

نَعْفِيَاتُ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَّاجِيِّ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَبَّارِيِّ
فِي كِتَابِهِ "مُخْتَصَرِ الزَّاهِرِ"
عَرَضٌ وَمُنَاقَشَةٌ

إعداد

دكتور/ السيد علي أحمد سليم

مدرس اللغويات

كلية اللغة العربية بأسسيوط - جامعة الأزهر

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م



تَعَقُّبَاتُ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ "مُخْتَصَرِ الزَّاهِرِ عَرْضٌ وَمناقشةٌ

السيد علي أحمد سليم

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني :

elsayed.selim@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحثُ تَعَقُّبَاتِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ "مُخْتَصَرِ الزَّاهِرِ" حيث يعرض البحثُ هذه التَعَقُّبَاتِ ويناقشها، وتكمن أهمية هذه التَعَقُّبَاتِ فِي أَنَّهَا جمعت بين عالمين لهما مكانتُهُمَا الكبيرةُ بين علماء هذا الفنِّ، وَأَنَّهَا جمعت بين كتابين هامَّين يختصر أحدهما الآخرَ، وَأَنَّ موضوع هذين الكتابين موضوعٌ هامٌّ وهو أدعيةُ الناس في صلواتهم، وأقوالهم في تعاملاتهم، هذا بالإضافة إلى أَنَّهَا لم تدرس من قبل، وكان منهج البحث في عرضِ هذه التَعَقُّبَاتِ ومناقشتِهَا أَنَّ يختارَ للتَعَقُّبِ عنوانًا مناسبًا، ثُمَّ يذكر نصَّ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَيُتَّبِعُهُ نَصَّ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ الَّذِي تَعَقَّبَهُ فِيهِ مِنْ كِتَابِ "مُخْتَصَرِ الزَّاهِرِ"، ثُمَّ يخرِّجُ النَّصَّ بتوثيقِ الأقوالِ الواردةِ فِيهِ مِنْ مَظَانِّهَا الْأَصِيلَةِ إِنْ وُجِدَتْ، ثُمَّ يخرِّجُ مَا بِالنَّصِّ مِنْ آيَاتٍ وَقراءاتٍ قرآنيةٍ، وأحاديثِ نبويةٍ شريفةٍ، وأشعارٍ وأقوالٍ، ثُمَّ يذكر بعد ذلك مضمونًا مختصرًا لنصَّ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ، ثُمَّ يبدأ بدراسة ما تضمنته النَّصُّ مِنْ كِتَابِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَاللُّغَةِ قَدِيمَهَا وَحَدِيثَهَا، ثُمَّ يَخْتِمُ الْمَسْأَلَةَ بتعقيبٍ على تَعَقُّبِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ بِتَرْجِيحِ تَعَقُّبِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ أَوْ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَإِنْصَافِ أَبِي بَكْرِ مِنْهُ، وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ نَتَائِجِ هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ تَحَامَلَ عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَعَقُّبَاتِ الَّتِي تَعَقَّبَهُ فِيهَا، وَأَنَّ بَعْضًا مِنْ هَذِهِ التَعَقُّبَاتِ كَانَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيُّ مُصِيبًا

فيها ومؤيدًا بالأدلة، وأنَّ تَعَقُّبَ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ كُوفِيٌّ الْمَذْهَبِ، وَمِنَ السَّابِقِينَ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، أَمَّا أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيُّ فَتَغَلَّبَ عَلَيْهِ النِّزْعَةُ الْبَصْرِيَّةُ بِسَبَبِ تَأَثُّرِهِ بِأَسْتَاذِهِ الْأَقْرَبِ لَهُ وَالَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ .



الكلمات المفتاحية: تَعَقُّبَات - أَبُو بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ - أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ - مختصر الزاهر - عرض - مناقشة - كوفي المذهب - النزعة البصرية - تحامل - الأدلة.



Abu Al-Qasim Al-Zajjaji's Comments on Abu Bakr Ibn Al-Anbari in His Book "Mukhtasar Al-Zahir": Presentation and Discussion

Elsayed Ali Ahmed Salim

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: elsayed.selim@azhar.edu.eg

Abstract:

This research deals with the comments of Abu al-Qasim al-Zajjaji on Abu Bakr ibn al-Anbari in his book "Mukhtasar al-Zahir", where the research presents and discusses these comments. The importance of these comments lies in the fact that they brought together two scholars who have a great position among the scholars of this art, and that they brought together two important books, one of which summarizes the other, and that the subject of these two books is an important subject, which is people's supplications in their prayers, and their sayings in their dealings. This is in addition to the fact that they have not been studied before, The research method in presenting and discussing these comments was to choose an appropriate title for the comment, then mention the text of Abu Bakr bin Al-Anbari on the issue and follow it with the text of Abu Al-Qasim Al-Zajjaji, which he commented on from the book "Mukhtasar Al-Zahir." Then he extracts the text by documenting the statements contained in it from their original sources, if they exist, then he extracts what is in the text of verses and Quranic readings, noble prophetic hadiths, poems and statements, then he mentions after that a brief content of the text of Abu Bakr bin al-Anbari and Abu al-Qasim al-Zajjaji. Then he begins by studying what the text includes from the books of grammar, morphology, and language, old and new, then he concludes the issue with a comment on Abu al-Qasim al-Zajjaji's pursuit of Abu Bakr ibn al-Anbari by preferring al-Zajjaji's pursuit of Abu Bakr ibn al-Anbari or responding to it and doing Abu Bakr justice

towards him, One of the most important results of this research was that Abu al-Qasim al-Zajjaji was biased against Abu Bakr ibn al-Anbari in many of the investigations in which he investigated him, And that some of these comments were correct by Abu al-Qasim al-Zajjaji and supported by evidence, and that Abu al-Qasim al-Zajjaji's commentary on Abu Bakr ibn al-Anbari goes back to the fact that Abu Bakr ibn al-Anbari was a Kufan in doctrine, Among the pioneers in the Kufi school of thought, Abu al-Qasim al-Zajjaj was dominated by the Basran tendency due to his being influenced by his closest teacher, to whom he was attributed, namely Abu Ishaq al-Zajjaj.

Keywords: Tracking - Abu Bakr bin Al-Anbari - Abu Al-Qasim Al-Zajjaji - Mukhtasar Al-Zahir - Presentation - Discussion - Kufi school of thought - Basran tendency - Prejudice - Evidence.



المقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلامُ على أشرفِ المرسلين، سيِّدنا محمدٍ
وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين .
أما بعدُ ...

ض
في كتابه " مُختصر الزَّاهر " عرضٌ ومناقشةٌ (وتمثلُ قيمةُ البحثِ العلميَّةِ فيما يلي :
١ - أنَّ هذه التَّعقُّباتُ جمعت بين عالمين لهما مكانتُهُما الكبيرةُ بينَ علماءِ هذا
الفنِّ .

٢ - أنَّ هذه التَّعقُّباتُ كانت بين كتابينِ مُهمَّينِ من كتبِ هذا الفنِّ .
٣ - أهميَّةُ موضوعِ الكتابينِ وهو أدعيَّةُ الناسِ في صلواتهم، وأقوالهم في
تعاملاتهم .

ومما دعاني للكتابة في هذا الموضوع ما يلي :
١ - أنَّ تَعَقُّباتِ الزجاجيِّ لابنِ الأنباريِّ كانت تحتاجُ إلى وقفةٍ ونظرٍ .
٢ - وجودُ رسائلٍ علميَّةٍ وبحوثٍ كثيرةٍ تناوَلُ تَعَقُّباتِ العلماءِ بعضهم البعضُ
دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع لَمَّا قرأتُ كتاب " مختصر الزاهر " لأبي
القاسمِ الزَّجاجيِّ، ووجدتُ فيه تَعَقُّباتٍ نَحويَّةً وصرفيَّةً لأبي بكرِ بنِ الأنباريِّ في
كتابه " الزَّاهر " .

وقد جاء البحثُ في: (مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة) :
أما المقدمةُ : فقد ذكرتُ فيها قيمةُ البحثِ العلميَّةِ وأسبابَ اختياره، وخطةَ السَّيرِ
فيه .

وأما التمهيدُ : فقد ذكرتُ فيه نبذةً مختصرةً عن أبي بكرِ بنِ الأنباريِّ وكتابه
" الزَّاهر "، وأبي القاسمِ الزَّجاجيِّ " وكتابه " مختصر الزَّاهر " .

وأما المبحث الأول: فعنوانه: "تَعَقُّبَاتُ الزَّجَّاجِيِّ النَحْوِيَّةُ"، وقد اشتمل على ثماني مسائل.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه "تَعَقُّبَاتُ الزَّجَّاجِيِّ الصَّرْفِيَّةُ"، وقد اشتمل على أربع مسائل.



وأما الخاتمة: فقد ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج خلال بحثي ودراستي.

وكان منهجي في عرض التَعَقُّبَاتِ ومناقشتها أن أختار للتَعَقُّبِ عنواناً مناسباً، ثم أذكر بعده تمهيداً مختصراً للمسألة، ثم أذكر نص أبي بكر بن الأنباري في المسألة وأتبعه نص أبي القاسم الزَّجَّاجِيِّ الذي تعقبه فيه من كتاب "مُختَصِرِ الزَّاهِرِ"، ثم أخرج النص بتوثيق الأقوال الواردة فيه من مظانها الأصيلة إن وجدت، ثم أخرج ما بالنص من آيات وقراءات قرآنية، وأحاديث نبوية شريفة، وأشعار وأقوال، ثم أذكر بعد ذلك مضموناً مختصراً لنص أبي بكر بن الأنباري، وأبي القاسم الزججاني، ثم أبدأ بدراسة ما تضمنه النص من كتب النحو والصرف واللغة قديمها وحديثها، ثم أختتم المسألة بتعقيب على تعقب أبي القاسم الزججاني لأبي بكر بن الأنباري بترجيح تعقب الزججاني لأبي بكر بن الأنباري أو الرّد عليه وإنصاف أبي بكر منه، وقد رتبت مسائل النحو حسب ترتيب ألفية ابن مالك، ومسائل الصرف حسب ترتيب شرح الشافية للرضي.

ثم ذيلت البحث بثبت للمصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث. هذا ويعلم الله أنني قد بذلت كل جهدي وطاقتي في هذا البحث لإخراجه في هذه الصورة، فإن أكن قد وفقت فله الحمد والمِنَّة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ. وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (١).

التمهيد

أبو بكر بن الأنباري والزجاجي وكتابهما : الزاهر ومختصره

المطلب الأول : أبو بكر الأنباري وكتابه الزاهر :

أولاً : أبو بكر بن الأنباري :

اسمه ونسبه :

محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين، بن بيان بن سماعة بن فروة بن

قطن بن دعامة الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي (١).

مولده :

وُلِدَ أبو بكر بن الأنباري في الأنبار على الفرات في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة

خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة (٢).

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الإشبيلي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم

١٥٣/١. طبع: دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية (دون تاريخ)، وطبقات الحنابلة لابن أبي

يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقي ٦٩/٢، طبع: دار المعرفة. بيروت (دون تاريخ)، وإنباه

الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٠١/٣، طبع: دار الفكر العربي،

القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م)، وبغية

الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢١٢/١،

طبع: المكتبة العصرية، لبنان. صيدا (دون تاريخ)، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ

لمحمد سالم محيسن ٩٢/١. الناشر: دارالجيل. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ -

١٩٩٢ م).

(٢) انظر طبقات الحنابلة ٦٩/٢، وإنباه الرواة ٢٠٦/٣، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات

والأعصار لابن قايماز الذهبي ١٥٩/١، طبع: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى

(١٤١٧ هـ - ١٩٩٩ م). ١٥٩/١، وبغية الوعاة ٢١٣/١، والأعلام للزركلي ٣٣٤/٦، طبع: دار

العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة (٢٠٠٢ م)، ومعجم حفاظ القرآن ٩٢/١.

حياته ونشأته :

نشأ أبو بكر بن الأنباري في بيت علم ومعرفة ؛ لأن والده - رحمه الله تعالى - كان من العلماء بالقرآن الكريم، كما كان أديباً لغويًا مُصَنِّفًا^(١) .

وتلقى أبو بكر الأنباري القرآن الكريم على خيرة علماء عصره، وقد تصدَّر للتدريس وتعليم القرآن ولغة العرب في حياة والده، وكان يُملي في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى^(٢) .

وكما اشتهر ابن الأنباري بتعليم القرآن الكريم، اشتهر أيضًا برواية حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -^(٣) .

وقد وهب الله أبا بكر بن الأنباري حافظَةً قويةً، وذاكرةً فذةً نادرةً، فقد روي أنه كان يُملي من حفظه، وأنَّ عاداته في كل ما كُتِبَ عنه من العلم كانت هكذا، ما أملى من دفتر قط، وروي أنه كان يُملي كتبه المصنفة ومجالسه المشتملة على الحديث والأخبار والتفاسير والأشعار، كل ذلك من حفظه، وروي أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيتٍ شاهدًا في القرآن الكريم^(٤)، وروي أنه كان يحفظ ثلاثة عشر صندوقًا، وقيل: إنه أملى كتاب " غريب الحديث " في خمسة وأربعين ألف ورقة، ويروي أنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها، وذكر أنه مرض يومًا مرضًا شديدًا فانزعج أبوه عليه انزعاجًا شديدًا، فطَّيَّب الحاضرون نفسه، فقال : كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ما

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/١٦، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٢ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣/٢٠٢، وبغية الوعاة ١/٢١٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٢، ٩٣ .

(٣) انظر : معجم حفاظ القرآن ١/٩٣ .

(٤) انظر معرفة القراء الكبار ١/١٥٩، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٣١،

طبع : مكتبة ابن تيمية . عني بنشره لأول مرة عام (١٣٥١هـ) ج . برجستراسر .

ترون؟ وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً^(١).

وكان أبو بكر بن الأنباري مع حفظه زاهداً متواضعاً؛ حكى الدارقطني أنه حضره في إملاء فصحاء اسمًا في إسناد. قال الدارقطني: فأعظمت أن يحمل عنه مثله في فضله وجلالته وهم، وهبته أن أوقفه عليه، فلما فرغ تقدمت إليه، وذكرت له ذلك، وانصرفت، ثم حضرت المجلس الآتي فقال للمستملي: عرف الجماعة أنا صحفنا الاسم الفلاني لما أملينا كذا في المجلس الماضي، ونبهننا ذلك الشاب على الصواب، وهو كذا، وعرف ذلك الشاب أننا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال^(٢).

ومما يدل على زهده أنه كان يأخذ الرطب يشمه، ويقول: أما إنك لطيب، ولكن أطيب منك حفظ ما وهب الله لي من العلم^(٣).

شيوخه وأساتذته:

تلقي أبو بكر بن الأنباري العلم عن خيرة علماء عصره، وعلى رأسهم والده القاسم بن محمد الأنباري (ت ٣٠٤هـ)، ومحمد بن يونس الكندي (ت ٢٨٦هـ)، وهو أقدم شيخ له، والإمام أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، والحسن بن الحباب (ت ٣٠١هـ)، وسليمان بن يحيى الضبي (ت ٢٩١هـ)، وعبيد الله بن عبد الرحمن الواقدي (ت ٢٩٢هـ)، وغيرهم كثير^(٤).

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ١/١٥٣، وطبقات الحنابلة ٢/٧٠، ٧١، وإنباه الرواة ٣/٢٠٢: ٢٠٧، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٩، ١٦٠، وغاية النهاية ٢/٢٣١، وبغية الوعاة ١/٢١٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٣: ٩٧.

(٢) انظر إنباه الرواة ٣/٢٠٢، وغاية النهاية ٢/٢٣١، وبغية الوعاة ١/٢١٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٥.

(٣) انظر: طبقات الحنابلة ٢/٧١، وإنباه الرواة ٣/٢٠٤، وبغية الوعاة ١/٢١٣.

(٤) انظر: طبقات الحنابلة ٢/٦٩، وإنباه الرواة ٣/٢٠٧، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٩، وغاية

النهاية ٢/٢٣، وبغية الوعاة ١/٢١٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٢.

تلاميذه :

تتلمذ على أبي بكر بن الأنباري عددٌ كثيرٌ منهم: الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)،
وصالح بن إدريس (ت ٣٣٥هـ)، وأبو علي إسماعيل القالي (ت ٣٥٦هـ)،
والدَّارَقُطْنِيَّي (ت ٣٨٥هـ)، وأبو مسلم محمد ابن أحمد الكاتب (ت ٣٩٩هـ)، وغيرهم
كثير (١) .

مؤلفاته :

ترك أبو بكر بن الأنباري ثروةً علميةً ضخمةً مع أنه لم يصلنا مما صنّفه إلا
القليل، لأنّه كان يملي من حفظه، ومن أهم الكتب التي صنّفها كتاب "الوقف
والابتداء-ط"، وكتاب "الهاءات-خ" وكتاب "الأضداد-ط"، وكتاب "السبع
الطوال الجاهليات-ط"، وكتاب "المذكر والمؤنث-ط"، وكتاب "الزاهر-
ط"، وكتاب "الأمالى-خ"، وكتاب "عجائب علوم القرآن-خ"، ورسالة في
"شرح الألفات-خ"، وكتاب "غريب الحديث" قيل: إنّه أملاه في خمسة وأربعين
ألف ورقة، وغير ذلك كثير (٢) .

(١) انظر طبقات الحنابلة ٢/٦٩، وإنباه الرواة ٣/٢٠٢، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٩، وغاية
النهاية ٢/٢٣٠، ٢٣١، وبغية الوعاة ١/٢١٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/٩٢ .

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ٢/٧١، وإنباه الرواة ٣/٢٠٤، ٢٠٨، ومعرفة القراء الكبار ١/١٦،
وغاية النهاية ٢/٢٣١، وبغية الوعاة ١/٢١٤، والأعلام ٦/٣٣٤، ومعجم حفاظ القرآن

مذهبه النحوي :

أبو بكر بن الأنباري كوفيُّ المذهب، وذلك واضح من مسائل البحث، ولولا الإطالة لذكرت نماذج منها هنا، وكذلك وردت بعض الأقوال في كتب التراجم تؤكد أنه كوفيُّ المذهب منها :

- ما قاله أبو بكر الإشبيلي : " وكان أحفظَ مَنْ تقدمَ مِنَ الكوفيين " (١)
- ما نقله القفطي عن أبي علي القالي : " وكان مِمَّنْ تقدمَ مِنَ الكوفيين " (٢).
- ما قاله ابن النديم في حديثه عن شيوخه " وأخذ النحو عن أبي العباس ثعلب (٣).
- ما قاله الذهبي : " وكان رأسًا في نحو الكوفيين " (٤).

وفاته :

توفي أبو بكر الأنباري - رحمه الله - ليلة النحر سنة ثمانٍ وعشرينٍ وثلاثمائةٍ ببغدادَ، ودُفِنَ في داره، وقيل سنة سبعٍ وعشرينٍ (٥).



(١) طبقات النحويين واللغويين ١/ ١٥٤ .

(٢) إنباه الرواة ٣/ ٢٠٧ .

(٣) الفهرست لابن النديم. تحقيق: إبراهيم رمضان ١/ ١٠١، طبع : دار المعرفة بيروت - لبنان. الطبعة الثانية (١٧٤١هـ - ١٩٩٧م).، وانظر إنباه الرواة ٣/ ٢٠٧ .

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ١٦ .

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين ١/ ١٥٤، وطبقات الحنابلة ٢/ ٧٢، وإنباه الرواة ٣/ ٢٠٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٦٠، وغاية النهاية ٢/ ٢٣٢، وبغية الوعاة ١/ ٢١٤،

والأعلام ٦/ ٣٣٤، ومعجم حفاظ القرآن ١/ ٩٨ .

ثانياً- كتاب " الزاهر " :

ورد ذكر الكتاب في كثير من كتب التراجم باسم " الزاهر " فقط^(١)، وفي بعضها باسم " الزاهر في اللغة "^(٢)، وفي بعضها باسم " الزاهر في النحو "^(٣)، وذكر المحقق أنّ الأسماء التي وردت في نسخ المخطوط من كتاب " الزاهر " هي : " الزاهر في معاني كلمات الناس "، و " الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس "، و " الزاهر في معني الكلام الذي يستعمله الناس "^(٤) .

مادة الكتاب :

ما يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم وتسيحهم وتقربهم إلى ربهم من أقوال وأدعية، وما يستعمله العوام من أمثالٍ ومحاوراتٍ من كلام العرب، وبعض القضايا اللغوية، وبعض المسائل النحوية والصرفية، وبعض البحوث عن اشتقاق بعض الأسماء من إنسانٍ، وقبائلٍ، وشعراء... الخ^(٥) .

(١) ورد بهذا الاسم في : الفهرست ١ / ١٠١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي ١ / ١٩٧، طبع : مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .، وإنباه الرواة ٣ / ٢٠٨، وبغية الوعاة ١ / ٢١٤ .

(٢) ورد بهذا الاسم في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ١ / ٨٢، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

(٣) ورد بهذا الاسم في معجم حفاظ القرآن ١ / ٩٧ .

(٤) انظر : مقدمة تحقيق الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق : الدكتور / حاتم صالح الضامن ١ / ٣٩، طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

(٥) انظر : المصدر السابق ١ / ٤٠ وما بعدها، وانظر الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٩٥ .

الهدف من تأليف الكتاب :

ذكر أبو بكر بن الأنباري الهدف من تأليف الكتاب فقال : " إنَّ من أشرف العلم منزلةً، وأرفعه درجةً، وأعلاه رتبةً، معرفةً معاني الكلام الذي يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم وتسبيحهم وتقربهم إلى ربهم، وهم غير عالمين بمعنى ما يتكلمون به من ذلك كله، ليكون المصلي إذا نظر فيه عالمًا بمعنى الكلام الذي يتقرب به إلى خالقه، ويكون الداعي فهمًا بالشئ يسأله ربُّه، ويكون المسبح عارفًا بما يعظم به سيده، ومُتَّبِعٌ ذلك تبيين ما تستعمله العوام في أمثالها، ومحاوراتها من كلام العرب، وهي غير عالمة بتأويله باختلاف العلماء في تفسيره، وشواهد من الشعر، ولن أُخْلِيه مما أَسْتَحْسِنُ إدخاله فيه من النحو، والغريب واللغة والمصادر والتشنية والجمع، ليكون مشاكلاً لاسمه^(١).



(١) الزاهر في معاني كلمات الناس / ١ / ٩٥ .

المطلب الثاني : الزجاجة وكتابه " مختصر الزاهر " :

أولاً - الزجاجة :

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجة النحوي، لُقِّبَ بالزجاجة نسبةً

إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج لملازمته إيَّاه (١).

مولده :

وُلِدَ الزجاجة بنهاوند، من أهل الصيمرة، ولكن لم تذكر كتب التراجم تاريخ

ولادته (٢).

حياته ونشأته :

نشأ الزجاجة ببغداد، ولزم أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو، ثم سافر إلى الشام، فنزل بحلب، ثم دمشق، وأملى بها أمالي، وقيل : إنه كان حسن السميت، مليح الشارة، وقيل : إنه كان متشيّعاً، فكان إذا قام من مجلسه بجامع دمشق غسلوا موضعه

(١) انظر : تاريخ دمشق لابن القلانسي . تحقيق : د. سهيل زكار ٣٤ / ٢٠٢ ، طبع : دار سان للطباعة والنشر . دمشق . الطبعة الأولى (٣ ، ١٤ هـ - ١٩٨٣ م) ، ونزهة الألباء ١ / ٢٧٧ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٦٠ ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس ٣ / ١٣٦ ، دار صادر . بيروت (١٩٠٠ م) ، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لابن قايماز الذهبي . تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ٧ / ٧٣٨ ، طبع : دار الغرب الإسلامي . الطبعة : الأولى (٢٠٠٣ م) ، وسير أعلام النبلاء لابن قايماز الذهبي . تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ٢ / ٦٨ ، طبع : مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ، والوفائي بالوفيات للصفدي . تحقيق : أحمد الأرنؤوط ، وتركبي مصطفى ٨ / ٦٧ ، طبع : دار إحياء التراث - بيروت (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١ / ١٨٠ ، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني . تحقيق : عبد العزيز محمد بن صالح السديري ٢ / ٢٥٩ ، طبع : مكتبة الرشد - الرياض . الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) ، وبغية الوعاة ٢ / ٧٧ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٣ / ٣٦ ، والأعلام ٣ / ٢٩٩ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ١٢٤ .

لأجل تشييعه، وقيل : إنَّه أُخْرِجَ من دمشق لتشييعه (١).
شيوخه وأساتذته :

تتلمذ الزجاجي على خيرة علماء عصره، وعلى رأسهم أبو إسحاق إبراهيم ابن
السَّرِيِّ الزَّجَّاجُ (ت ٣١٠هـ)، والذي نسب له لملازمته إيَّاه، ومن هؤلاء العلماء :
محمد بن العَبَّاسِ اليَزِيدِيَّ (ت ٣١٠هـ)، وعلي بن سليمان الأَخْفَشِ
الأصغر (ت ٣١٥هـ)، وابن كَيْسَانَ (ت ٢٩٩هـ)، وَنَفْطَوِيَه (ت ٣٢٣هـ)، وأبو بكر ابن
الأبَّارِي (ت ٣٢٨هـ)، وابن دُرَيْدٍ (ت ٣٢١هـ)، وابن السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، وأبو موسى
الحامض (ت ٣٠٥هـ)، وغيرهم كثير (٢).
تلاميذه :

(١) انظر : تاريخ بغداد وذيوله وذيوله:

- ١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي المختصر .
- ٢- المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي، للذهبي.
- ٣- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار.
- ٤- المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي.
- ٥- الرَّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار. تأليف الخطيب البغدادي. تحقيق:
مصطفى عبد القادر عطا/ ١١٦٢١ طبع : دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى،
(١٤١٧هـ).، وتاريخ دمشق ٣٤/ ٢٠٢، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠، وتاريخ الإسلام ووفيات
المشاهير والأعلام ٧/ ٧٣٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٨، والوفائي بالوفيات ١٨/ ٦٧،
وبغية الوعاة ٢/ ٢٧، والأعلام ٣/ ٢٩٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٥/ ١٢٤،
طبع : مكتبة المثنى. بيروت. دار إحياء التراث العربي بيروت (دون تاريخ).

(٢) انظر : تاريخ بغداد وذيوله ٢١/ ١١٦، وذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لأبي محمد
الكتاني الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد/ ١/ ٧٠، طبع : دار العاصمة،
الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، والإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في
الأسماء والكنى والأنساب لابن ماکولا ٤/ ٢١٦، طبع : دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
الطبعة الأولى ١٤١١هـ (١٩٩٠م)، وتاريخ دمشق ٣٤/ ٢٠٢، ونزهة الألباء ١/ ٢٧٧،
وتاريخ الإسلام ٧/ ٧٣٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٨، والوفائي بالوفيات ١٨/ ٦٧، والبلغة
في تراجم أئمة النحو واللغة ١٨/ ١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧، ومعجم المؤلفين ٥/ ١٢٤.

تتلمذ على يد الزَّجَّاجِيِّ علماء كثيرون، منهم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشَّيْبَانِيُّ (ت ٤١٠ هـ)، والحسن بن علي أبو علي الصَّقْلِيُّ النحوي (ت ٣٩١ هـ)، وأحمد بن محمد بن سلامة السُّتَيْبِيُّ الدمشقي الأديب ويعرف بابن الطَّحَّان (ت ٤١٧ هـ)، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي نصر عثمان بن القاسم بن معروف بن حبيب التميمي الدمشقي الملقب بالشيخ العفيف (ت ٤٢٠ هـ)، وغيرهم كثير (١).

مؤلفاته :

للزجاجي مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية، وعلى رأسها كتاب "الجمل الكبرى في النحو-ط" الذي اشتهر به الزجاجي، و "الإبدال والمعاقبة والنظائر-ط"، و "الأمالي-ط"، و "الإيضاح في علل النحو-ط"، و "الزاهر-خ"، و "شرح كتاب الألف واللام للمازني-خ"، و "شرح خطبة أدب الكاتب-خ" - وهو رسالة في خزنة المنوني بمكناس"، و "اللامات-ط" و "مجالس العلماء-ط"، و "وغيرها كثير (٢).

مذهبه النحوي:

لم يكن الزجاجي غريباً في العصر الذي عاش فيه، ولا بعيداً عن جو البيئة التي

(١) انظر: تاريخ بغداد وذيوله ١١٦/٢١، وذييل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٧٠/١، والإكمال في رفع الارتباب ٢٠٦/٤، وتاريخ دمشق ٢/٣٤. ووفيات الأعيان ١٣٦/٣، وتاريخ الإسلام ٧٣٨/٧، وسير أعلام النبلاء ٦٨/١٢، والبلغة في أئمة النحو واللغة ١٨٠/١، وبغية الوعاة ٢٧/٢.

(٢) انظر: نزهة الألباء ٢٧٧/١، وإنباه الرواة ١٦٠/٢، ١٦١ وسير أعلام النبلاء ٦٨/١٢، والوفاء بالوفيات ٦٧/١٨، وبغية الوعاة ٢٧/٢، وديوان الإسلام للغزوي. تحقيق: سيد كسروي حسن ٣٨٤/٢، طبع: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الأولى (١٤١١ هـ- ١٩٩٠ م)، والأعلام ٢٩٩/٣، ومعجم المؤلفين ١٢٤/٥.

نشأ فيها، وإنما كان ابن عصره وبيئته، أمّا العصر الذي عاش فيه فقد كان يتميز بفتور حدة التعصب المذهبي في النحو، وأما بيئته فقد قامت فيها طبقة جديدة من العلماء جمعتها مساجد بغداد، وحلقات العلم فيها، ووصل إليها علم البصرة والكوفة، فإذا هي لا تميل إلى قول إحداهما كُلاً الميل، ولكنها تأخذ من كُلاً من القولين بطرف مع شئ من التفاوت في مقدار ما تأخذ" (١).

وعلى الرغم من أن معظم أساتذته من الكوفيين، مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي موسى الحامض فقد ظهر ميله إلى البصريين (٢).

وهذا الميل ظاهر في قوله في كتابه موضوع البحث " ووجدت فيه أيضاً مواضع من النحو وعلله ومن التصاريف على مذاهب الكوفيين، فذكرتها على مذهب البصريين، ودلت على صحة مزاعمهم دون مذهب الكوفيين (٣).

ومسائل البحث أيضاً فيها دليل على ميل الزجاجي إلى مذهب البصريين، فمعظم تعقباته لأبي بكر بن الأنباري راجعة إلى اختيار أبي بكر بن الأنباري المذهب الكوفي، الذي تعقبه الزجاجي بتعقبه لأبي بكر بن الأنباري .

ولعل هذا الميل إلى آراء البصريين يرجع إلى تأثير الزجاج في تلميذه، الذي نسب إليه، وقد مال الزجاج عن ثعلب وهجره إلى المبرد الذي أوصاه بطرح كتب

(١) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح للدكتور: مازن المبارك ص١٦، طبع: دار الفكر (دون تاريخ).

(٢) انظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي ص ٢٠ .

(٣) مختصر الزاهر لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: تامر محمد أمين حسنين ٣/٢، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر. الطبعة الأولى

. (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

الكوفيين (١) .

وفاته :

توفي الزَّجَّاجِيُّ - رحمه الله - في طبرية وقيل : في دمشق سنة سبع وثلاثين

وثلاثمائة، وقيل : سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل : سنة أربعين وثلاثمائة (٢)



(١) انظر : الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي ص ٢٠، ٢١ .

(٢) انظر : طبقات النحويين واللغويين ١/١١٩، وتاريخ بغداد وذيوله ٢١/١١٦، وذييل مولد

العلماء ووفياتهم ١/٢٧، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر. تأليف: جمال الدين بن

منظور تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع ١٤/٢١٣، طبع :

دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر. دمشق. سوريا. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م)،

وتاريخ الإسلام ٧/٧٣٨، وسير أعلام النبلاء ٢/٦٨، وبغية الوعاة ٢/٧٧، والأعلام

ثانياً . كتاب مختصر الزاهر

سبب تأليف الكتاب :

سبب تأليف هذا الكتاب هو شرح كتاب " الزاهر " لأبي بكر بن الأنباري واختصاره، وهذا ما ذكره الزجاجي في مقدمته للكتاب حيث قال : " هذا كتاب ض جمعت فيه جمل الألفاظ التي ذكرها أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتابه الموسوم بـ " الزاهر " فشرحتها مختصرةً موجزةً، وحذفت عنها الشواهد وما تعلق بها من كلامه المَطْوَلِ؛ لِيُقْرَبَ تَحْفَظُهَا عَلِيٌّ مِنْ أَرَادَهَا " (١)

كذلك من أسباب تأليف الكتاب إصلاح ما فيه من السهو والخطأ، قال الزجاجي: " إلا أَنِّي تدبرت الكتاب الزاهر فوجدت فيه من السهو والغلط شيئاً كثيراً، فرأيت مع اختصار وتهذيب ألفاظه إصلاح ما فيه من الغلط، وكشفه وشرحه ؛ لأنه كتاب مقصود به المبتدئون للنظر في علم اللغة، فمتى تعلق المبتدئ بشيء من هذا الكتاب ومَرَنَ عليه واعتقده، ورأى أَنَّهُ الحَقُّ دون ما سواه، فبيَّنتُ للناظر فيه حقيقة تلك الأشياء ليعرفها (٢) .

كذلك من أسباب تأليف الكتاب أَنَّ الزجاجي وجد مسائل من النحو وعلله، ومن التصارييف على مذهب الكوفيين، فذكرها على مذهب البصريين، ودلَّ على صحة مذهب البصريين دون الكوفيين (٣) .

كذلك ذكر الزجاجي أَنَّ من أسباب تأليفه الكتاب أَنَّهُ وجد أبا بكر قد ترك في مواضع للمسألة وجوهاً متباينةً لفظاً ومعنىً، قد ذكرها العلماء وزياداتٍ لم يأت بها،

(١) مختصر الزاهر ١ / ١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ١ .

(٣) انظر المصدر السابق ٣ / ١ .

فذكرها جميعها، ليكون الناظرُ في هذا الكتابَ عالمًا بمواقع السَّهْو فيه، وبهذه الأشياء التي ذكرها مع اختصاره الكتاب، وجَعَلِهِ دُونَ الثَّلْثِ من مقداره الأصلي (١).

قيمة الكتاب العلمية :

يكفي كتاب " مختصر الزاهر " قيمةً ما نقله السُّيُوطِيُّ : " فائدة - قال الحسن الشاري في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر (٢) يقول : المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزيدي، ومختصر الزاهر للزجاجي، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام، ومختصر الواضحة (٣) للفضل بن سلمة " (٤).



(١) مختصر الزاهر / ١ / ٣.

(٢) هو: مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود، أبو ذرَّ الحُشَيْنِيُّ الجَبَانِيُّ النَّحْوِيُّ، كان إمامًا مُبَرِّزًا في العربية وضروبها، له " شرح غريب السيرة لابن إسحاق "، و " شرح كتاب سيوييه "، و " شرح الإيضاح "، و " شرح الجمل "، وغيرها، توفي بفاس سنة أربع وستمائة، انظر تاريخ الإسلام ١٣ / ١٤، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة الأولى (١٤١١ هـ- ١٩٩٠ م).

(٣) كتاب " الواضحة " من كتب الأمهات في الفقه لعبد الملك بن حبيب (ت ٢٢٨ هـ)، واختصره فضل بن سلمة الجهني (ت ٣١٩ هـ) وزاد فيه من رأيه، وتعقب على ابن حبيب كثيرًا من قوله وهو من أحسن كتب المالكيين، انظر الأعلام ٥ / ١٤٩.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور ١ / ٦٨، ٦٩، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى (١٩٩٨ م).

البحث الأول: تعقبات الزجاجة النحوية

١- حذف المبتدأ جوازاً

الحديث في هذه المسألة عن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازاً، حيث يُعدُّ القول الذي تحدث عنه أبو بكر بن الأنباري مثلاً لموضع من هذه المواضع.

ض قال أبو بكر بن الأنباري: " قولهم في النداء على الباقلاء^(١): قال: فيه وجهان: يُقال: " يا باقلاء حارًّا"، على معنى: يا هؤلاء اشتروا باقلاء حارًّا، وتضمير الفعل، والآخر أن يُقال: " يا باقلاء حارٌّ"، على معنى: يا هؤلاء هذا باقلاء حارٌّ: وأنشد:

أأنت الهلالي الذي كنت مرّةً
سَمِعنا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعَلَّفُ^(٢)
أراد: وهذا الأرحبيُّ المُعَلَّفُ. قال: وأنشد الفراء:

(١) والباقلاء والباقي: القول... إذا شددت اللام قصرت، وإذا خففت مددت فقلت: الباقلاء، وأحدته باقلاءً وبقلاءةً، وحكى أبو حنيفة الباقي، بالتحفيف والقصر، قال: وقال الأحمر وأحدته الباقلاء باقلاءً، قال ابن سيده: فإذا كان ذلك فالواحد والجمع فيه سواءً، انظر لسان العرب

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ص ٣٩٨، مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، وورد بلا نسبة في المُقَرَّب لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري ١/ ٦٣، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، ورفض المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د. محمد أحمد الخراط ص ٢٦، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤هـ)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسامين الحلبي - تحقيق: الدكتور/ أحمد محمد الخراط ١/ ٥٩، طبع دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
والأرحبيُّ المُعَلَّفُ: يعني به بعيره، انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ١/ ١٧٦، طبع: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

والشاهد في قوله: " والأرحبيُّ المُعَلَّفُ " حيث أضمر المبتدأ، والتقدير: وهذا الأرحبيُّ المُعَلَّفُ.

فَبَعَثْتُ جَارِيَّتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي قُولِي: مُجِبُّكَ هَائِمًا مَخْبُورًا (١)
 أراد: هذا مجبُّك، فأضمر هذا (٢).

قال الزجاجي: "أما الوجهان فحيدان بالغان لهما نظائر كثيرة من كتاب الله عزَّ وجلَّ وكلام العرب، ولكن البيت الذي احتج به وهو قوله "قولي: مُجِبُّكَ هَائِمًا مَخْبُورًا" قبيح جدًا، لأنه لا دليل فيه على إضمار: "هذا" ويلزم منه أن يُقال: زيدٌ منطلقًا، وعبدُ الله شاخصًا، على إضمار: "هذا" وهو بعيدٌ، والأجود في إضمار "هذا" ما احتج به سيبويه (٣)، وهو قوله:

وقائلة: خولانُ فانحج فتأتهم وأكرومة الحيينِ خلو كماهيا (٤)

(١) البيت من الكامل، ونسبه أبو بكر في الزاهر ١/٦٠٦ إلى جميل. وراجعت ديوان جميل فلم أعر عليه.

والشاهد في قوله: (قولي مُجِبُّكَ) حيث أضمر المبتدأ، والتقدير: هذا مجبُّك.

(٢) مختصر الزاهر ٢/٣١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه - تحقيق: الشيخ / عبد السلام محمد هارون ١/١٣٩، ١٤٣، طبع مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٤) البيت من الطويل، وقد ورد غير منسوب في الكتاب ١/١٣٩، ١٤٣، ومعاني القرآن للأخفش تحقيق: الدكتور / هدى محمود قراعة ١/٦٤، ٦٧ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩٠م)، والجني الداني في شرح حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل ١/٧١، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ١٩٩٢م)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الشيخ / يوسف محمد البقاعي ٢/١٤٣، طبعة: دار الفكر للطباعة والتوزيع (دون تاريخ)، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام = الأنصاري - تحقيق: الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ١/١٨٨، طبع المكتبة

المعنى: هؤلاء خولان، وجاز هذا الإضمار؛ لأنَّ في قوله: "فَانكِحُوا فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُمُوهُ الْحَيِّينَ خَلَوْ" دليلاً على الإضمار، على أنَّ سبويه ذكر أنَّ الوجه فيه النصب بإضمار فعل (١)، فأما قولنا: عبدُ الله منطلقاً، بلا شيء يسبقه أو يتأخر عنه من حديث يدل على إضمار هذا، فغير جائز، وإنما يجوز الإضمار إذا كان عليه دليل.

فأما قوله عزَّ وجلَّ ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ كُمِبَشْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ ﴾ (٢). وتقديره: هو النار فجاز إضماره لعودة الإضمار على الشرِّ المذكور، وكذلك ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ (٣) جاز لدلالة هذه الأشياء التي بعد السورة على تقدير الإشارة إليها، فأما قولنا: زيدٌ منطلقاً، ومحجَّبٌ هائماً، فلا دليل فيه على الإضمار، وليس في الحال دليل على شيء من ذلك؛ لأنَّها تجيء بعد تمام الكلام (٤).

العصرية - بيروت (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٤٤٥/١، طبع: دار لكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٣١/١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

و"خولان" اسم قبيلة من قبائل العرب، و"أكرومة" كريمة، و"الحيين" مثنى "حي" وهو البطن من بطون العرب، و"خلو" خالية من الأزواج. والمعنى: ورُبَّ قاتلة لي: هذه خولان القبيلة المعروفة بعراقة النسب فتزوج فئاتهم فإنها كريمة الأبوين خالية من الأزواج.

والشاهد في قوله: (وقائلة خولان) حيث أضمر المبتدأ، والتقدير: هؤلاء خولان.

(١) انظر الكتاب ١/١٣٩.

(٢) سورة الحج من الآية ٧٢.

(٣) سورة النور من الآية ١.

(٤) مختصر الزاهر ٢/٣١٠، ٣١١.

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نضه السابق أن قولهم في النداء على الباقلاء فيه وجهان: يا " باقلاء حارًا " بالنصب، و " يا باقلاء حارٌ " بالرفع، وذكر أن النصب على إضممار فعل، وأن الرفع على إضممار مبتدأ، وامتدح الزجاجي الوجهين ووصفهما بأنهما جيدان بالغان، ولكنه استقبح البيت الذي أنشده الفراء، وسلم به أبو بكر بن الأنباري وهو قول الشاعر:

قولي: مُحِبُّكَ هَائِمًا مَخْبُولًا (١)

بأنه لا دليل فيه على الإضممار، وأن البيت الذي احتج به سيويه أجود منه وهو قوله:

وقائلة: حَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ (٢)

لأن في قوله: " فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ " وقوله: " وَأُكْرِمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ " دليلاً على الإضممار.

وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة نجد سيويه يعقد لذلك باباً في الكتاب فيقول: " هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمراً، ويكون المَبْنِيُّ عليه مُظْهِراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل، ولو حُدِّثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبدُ الله، كأن رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكينِ بارٌّ

(١) سبق ص ١٠٨٩

(٢) سبق ص ١٠٨٩

بوالديه فقلت: فلانُ والله" (١).

وقد فصل النحاة ما أجمله سيبويه، فتحصل في جواز حذف المبتدأ المسائل الآتية :

الأولى : في جواب الاستفهام، نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطْمَةُ نَارُ اللَّهِ ﴾ (٢). أي :

ض هي نار الله، ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنذِرُكُم بِشَرِّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ ﴾ (٣)، أي : هو النارُ أو هم النار (٤).

الثانية : بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ

أَسَاءَ فَعَلِيَهَا ﴾ (٥)، أي : فعمله لنفسه، وإساءته عليها (٦).

الثالثة : بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٧)، أي :

(١) الكتاب ١٣/٢، وانظر الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ٦٨/١، طبع - مؤسسة الرسالة - بيروت - (دون تاريخ).

(٢) سورة الهمزة الآيات ٥، ٦.

(٣) سورة الحج من الآية ٧٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد

بدوي المختون ١/٢٨٣، طبع: دار هجر - مصر - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)،

ومغني اللبيب ٢/٧٢٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق: الشيخ/ محمد

محيي الدين عبد الحميد ١/٢٤٦، طبع: دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ -

١٩٨٨م). والتصريح ١/٢٢١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق:

عبد الحميد هنداوي ١/٣٣٤، طبع: المكتبة التوفيقية - مصر (دون تاريخ).

(٥) سورة فصلت من الآية: ٤٦.

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٤، ومغني اللبيب ٢/٧٢٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٦،

والتصريح ١/٢٢١، وهمع الهوامع ١/٣٣٢.

(٧) سورة النحل من الآية ٢٤.

هي أساطيرُ الأولين، وقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ ﴾ (١)، أي: هم ثلاثة (٢).

الرابعة: بعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ التَّكْوِينِ ﴾

﴿ الْعَبْدُونَ ﴾ (٣)، أي: هم التائبون، وقوله تعالى: ﴿ صُمُّ بِكُمْ عَمِّي ﴾ (٤)، أي: هم صُمُّ (٥).



وقد وقع الحذف في غير المسائل السابقة نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ

الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَعٌ قَلِيلٌ ﴾ (٦)، أي: هذا متاعٌ، وقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا

سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَّغٌ ﴾ (٧). أي: هذا بلاغٌ، وقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ (٨)، أي: هذه سورة (٩).

تعقيب:

مما تقدم أستطيع القول بأنَّ الوجهين اللذين ذكرهما أبو بكر بن الأنباري في قولهم: " يا باقلاء حار " موافقان لما ذكره النحاة قديماً وحديثاً، وقد امتدح الزجاجي هذين الوجهين كما ذكرتُ سابقاً ولكنّه اعترض على تسليم أبي بكر بن

(١) سورة الكهف من الآية ٢٢ .

(٢) انظر مغني اللبيب ٧٢٤ / ٢، وهمع الهوامع ١ / ٣٣٤ .

(٣) سورة التوبة من الآية ١١٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٧٢٤ / ٢، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٩٥ / ٢، الناشر: دار الكتاب

العربي - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)

(٦) سورة آل عمران الآيتان ١٩٦، ١٩٧ .

(٧) سورة الأحقاف من الآية ٣٥ .

(٨) سورة النور من الآية ١ .

(٩) انظر مغني اللبيب ٧٢٤ / ٢، والإتقان في علوم القرآن ٩٥ / ٢ .

الأبباري بما أنشده الفراء وهو قول الشاعر :

قُولِي: مُجِبُّكَ هَائِمًا مَخْبُؤًا (١)

لأنه لا يصلح مثلاً لحذف المبتدأ؛ لأنه حذف لا دليل عليه، وذكر الزجاجي أن

ما استشهد سيبويه أجود من ذلك وهو قول الشاعر

وقائلة: حَوْلَانُ فَا نَكِحْ فَتَاتَهُمْ (٢)

لأن فيه دليلاً على الإضمار، وما ذكره الزجاجي موافق لما ذكره سيبويه، حيث

قال: " وكذلك ﴿الزانية والزاني﴾ (٣)، كأنه كما قال جل ثناؤه ﴿سورة أنزلناها

وفرضناها﴾ (٤). قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم

قال: فاجلدوا " فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال :

وقائلة: حَوْلَانُ فَا نَكِحْ فَتَاتَهُمْ (٥)

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمرة، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (٦).

كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض

عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث (٧).

وقد ذكر الزجاجي أن ما استشهد به سيبويه أجود مما أنشده الفراء على الرغم

من أن سيبويه يرى أن الوجه فيه النصب، ويمكن أن نفهم ذلك من كلام سيبويه حيث

(١) سبق ذكره ص ١٠٨٩

(٢) سبق ذكره ص ١٠٨٩

(٣) سورة النور من الآية ١ .

(٤) سورة النور من الآية ٢ .

(٥) سبق ذكره ص ١٠٨٩

(٦) سورة المائدة من الآية ٣٨ .

(٧) الكتاب ١ / ١٤٣ .

يقول: " وقد قرأ أناسٌ : (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ) (١) و (الزَّانِيَةُ والزَّانِي) (٢) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة (٣) إلا القراءة بالرفع " (٤) ومع التسليم بجودة ما استشهد به سيبويه كما ذكر الزجاجي يمكن أن يلتمس لما أنشده الفراء، ووافقه عليه أبو بكر بن الأنباري - وجهٌ وهو أن المبتدأ جاز حذفه بعد القول : كما مرَّ في المسائل التي تقدم ذكرها في جواز حذف المبتدأ، وعليه يمكن أن يحمل قول الشاعر الذي أنشده الفراء :

قولي : مُحِبِّكَ هَائِمًا مَخْبُولا (٥)

على قوله تعالى : (قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (٦) ، وقوله تعالى : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً) (٧) ، أي : هذا محبِّك، وهذه أساطير أو هي أساطير، وهم ثلاثة .

والله أعلم



(١) النصب قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة . انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٤٦

(٢) النصب قراءة عيسى الثقفي، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد وأبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال ورويس . انظر : البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : صدقي محمد جميل ٧ / ٨، طبع : دار الفكر، بيروت (١٤٢٠ هـ)

(٣) قراءة العامة : ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، وقيل ما اتفق عليه أهل الحرمين، انظر المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة، تحقيق : طيار آلتى قولاج ١ / ١٧٢، طبع : دار صادر، بيروت (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .

(٤) الكتاب ١ / ١٤٤ .

(٥) سبق ذكره ص ١٠٨٩

(٦) سورة النحل من الآية ٢٤ .

(٧) سورة الكهف من الآية ٢٢ .

٢- الفعل المسند إلى ما آخره تاء بين التذكير والتأنيث

الحديث في هذه المسألة عن الفعل المسند إلى ما آخره تاء التأنيث، هل يجوز لحاق علامة التأنيث بهذا الفعل أو لا؟ وهل يجوز وصف المسند إليه الذي آخره تاء بالمؤنث أو لا؟

قال أبو بكر بن الأنباري^(١): ويقال: قال الخليفة، وقالت الخليفة، ويقال أيضاً: قال الخليفة الآخر، والخليفة الأخرى، من ذكّر قال: معناه فلان، ومن أنث قال: هو وصف دخلته علامة التأنيث، فحُمِلَ الفعلُ على لفظ المؤنث، أنشد القراءُ:
أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ ذَاكَ الْكَمَالُ^(٢)
قال الزجاجي: " هذا الذي ذكره من تأنيث فعل الخليفة حملاً على اللفظ نحو قوله: قالت الخليفة، وخرجت الخليفة - خطأً فاحشاً عند البصريين، ولا يجيزونه

(١) مختصر الزاهر ٢/٤٩٣.

(٢) البيت من الوافر، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندأوي ٦/١٩٢، الناشر: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (دون تاريخ)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي - تحقيق: الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ٣/١٣٥٣، طبع: دار الفكر - الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش - تحقيق: أد/ علي محمد فاخر، وأد/ علي السنوسي محمد وآخرين ٤/١٥٩٥، ٤٠٦٨، طبع: دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ)، والمساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق: د. محمد كامل بركات ٣/٢٨٩، طبع: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م)

والشاهد في قوله: (وَلَدَتُهُ أُخْرَى) حيث أنث فعل الخليفة مع أنه مذكر المعنى، وذلك جائز عند

الكوفيين، ممتنع عند البصريين.

بوجهٍ ولا سببٍ ؛ لأنَّ الإخبار إنما هو عن صاحب الاسم لا عن الاسم. قال أبو العباس المبرِّدُ^(١) : يقال لمن أجاز من الكوفيين : أما علمتم أنَّ التأنيث على ضريين : أحدهما حقيقة، نحو تأنيث الحيوان الذي تنقلب الأسماء إليه، ولا ينقلب هو إلى الأسماء، ولا يجوز أن يُدَكَّرَ فعلُهُ، لا يجوز جاءني أختك، ولا قام أتانك، وأمَّا انقلاب الأسماء إليه فإنَّك لو سمَّيت امرأةً "عمرًا" أو "حجرًا" لم تقل في التَّصْغِيرِ إِلَّا "عُمَيْرَةٌ" و "حَجِيرَةٌ" كما تقول في "هند" و "شمس" ، وكذلك مذكر الحيوان، لو سميت رجلاً "عينًا" أو "أذنًا" لم تقل في التَّصْغِيرِ إِلَّا "عَيْينٌ" و "أُذَيْنٌ" ، فيغلب الاسم عليه حتى يصيرَ كزيدٍ وعمروٍ، فأما قولُهُم : عُيَيْنَةٌ بِنُ حِصْنٍ وَأُذَيْنَةٌ، فَإِنَّمَا سُمِّيَا بِهِذَيْنِ بَعْدَ أَنْ صُغِرَا فِي مَوَاضِعِهِمَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ اسْمٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَيْنًا وَلَا أُذُنًا نَمَّ يُحَقَّرُ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الْآخِرُ مِنَ التَّأْنِيثِ فَلِلْفِظِ، وَلَيْسَ تَحْتَهُ مَعْنَى تَأْنِيثٍ يَلْزِمُهُ وَلَا تَذْكَيرٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ : دَارٌ وَأَرْضٌ وَنَارٌ، فَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا تَأْنِيثٌ وَلَا تَذْكَيرٌ أَكْثَرُ مِنْ لَفْظِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ، وَهَذَا بَلَدٌ طَيِّبٌ، فَلَا تَكُونُ أَنْثَى مَذْكَرًا، وَلَا ذَكَرَتْ مُؤَنَّثًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (٢) وَقَالَ : ﴿وَأَخِذْ بِالَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (٣) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعِظَ سَوَاءٌ وَالصَّيْحَةَ

(١) انظر هذا الكلام بمعناه في المقتضب للمبرد - تحقيق : الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة

٣/ ٣٤٨، ٣٤٩، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف - جمهورية

مصر العربية - الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٥ .

(٣) سورة هود من الآية ٦٧ .

والصوت واحدٌ، فالخليفة صفة في المعنى كأنك قلت : الرجل المستخلف والرجل الخليفة، ثم غلب عليه حتى صار علمًا خاصًا، لأنه يقع على غيره كما يقع العالم على كلِّ مَنْ عَلِمَ، والظريف على كلِّ من ظُرِفَ إِلَّا أَنْ تَضِيْفَهُ فتقول : هذا خليفة فلان^(١).

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نضه السابق أنّ فعل الخليفة، ونعته يجوز تذكيره وتأنيثه، فتقول : قال الخليفة وقالت الخليفة، وجاء الخليفة الآخر، والخليفة الأخرى، فمن ذكّر قال معناه : فلان، ومن أنث فقد حمّله على اللفظ، واعترض الزجاجي عليه بأنّ تأنيث فعل الخليفة حملاً على اللفظ خطأ فاحشٌ عند البصريين، ولا يجوزونه بأي وجهٍ أو سببٍ، لأنّ الإخبار إنّما هو عن صاحب الاسم لا عن الاسم، ثم ذكر كلاماً للمبرّد فيه ردٌّ على من أجاز ذلك من الكوفيين، وبالرجوع إلى المصادر لتأصيل هذه المسألة من كتب النحو نجد المبرّد يُقسّم المذكر والمؤنث قسمين : حقيقي، ولفظي، فالحقيقي : لا يجوز فيه تأنيث فعل المذكر أو تذكير فعل المؤنث، فيقول : " فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة، وجميع الحيوان، لأنك لو سميت رجلاً طلحة لخبرت عنه كما يُخبر إذا كان اسمه مذكراً، ولو سميت امرأة أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكرٍ لخبرت عنها كما كنت تُخبر عنها واسمها مؤنث، وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول : جاءني جعفرٌ، كما تقول : جاءني حمدة، ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنّ التأنيث حقيقة، كما لا يجوز أن تقول : جاءني طلحة وأنّ تعني رجلاً"^(٢).

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٤٩٤، ٤٩٥ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٤٨ .

واللفظي يجوز فيه تذكير فعل المؤنث فقال (١) : والتأنيث الثاني والتذكير نحو قولك : " يومٌ وليلةٌ وبلدةٌ ودارٌ ومنزلٌ " ، فليس في هذا أكثر من اللفظ ، فلو قلت : قَصْرٌ ليلتُك ، وَعَمْرٌ دارُكَ لجازَ لأنَّ الدارَ والمنزلَ شيءٌ واحدٌ ، ليس في الدار حقيقة عن

ذلك وكذلك البلد والبلدة ، قال الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ (٢) ،

وقال : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ (٣) . وتتوالي نصوص العلماء التي تفيد بأنَّ

المشهور في اللغة هو عدم لحاق علامة التأنيث لفعل المذكر سواء كان فيه التاء أو لم يكن ، فأبو حيان يقول : " فإنَّ كان المرفوع بالفعل مذكراً غير مضافٍ إلى مؤنثٍ ، ولا

هو مؤنثٌ بالتاء ، لم يجز إلحاق التاء نحو : قام زيدٌ ، وقام الزيدانِ وقام الزويدونَ ...

وإن كان مؤنثاً بالتاء نحو : طلحة وعنترة فالمشهور ألا تلحق التاء ، ويجوز على قلة ،

قامت عنترةٌ " (٤) .

ثم يذكر أبو حيان أنَّ الفاعل إذا كان مذكراً مضافاً إلى مؤنثٍ ، وليس بعضاً من

هذا المؤنث سواء كان حقيقياً أم مجازياً ، أو ليس مما يجوز أن يحذف ويحلَّ المؤنثُ

محلَّه ، أو ليس كُـلُّ المؤنثِ : نحو قولك : قام غلامٌ هنديٌ فلا يسري إلى فعله

التأنيث (٥) .

(١) المقتضب ٣ / ٣٤٩ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٥ .

(٣) سورة هود من الآية ٦٧ .

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد

٢ / ٧٣٤ ، طبع : مكتبة الخانجي - القاهرة - (دون تاريخ) .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٧٣٥ ، ٧٣٦ .

ثم ذكر أبو حيان أنَّ المذكر إذا أُوِّلَ بمؤنثٍ كتأنيث الكتاب ويُرادُّ به الصحيفةُ فلا يجوز إلا في قليل من الكلام، وتذكيره هو المعروف وقد نصَّ النحويُّونَ على أنَّ قول الشاعر :

..... مَا هَذِهِ الصَّوْتُ (١)

من أقبح الضرورات، لأنَّ فيه تحريفَ اللفظِ، وردَّ الأصلِ إلى الفرع " (٢) ثم ذكر أبو حيان أنَّ المذكر إذا أُخْبِرَ عنه بمؤنثٍ فلا يجوز تأنيث فعله عند البصريين إلا في الضرورة .

(١) جزءٌ بيتٍ من البسيط تمامه :

يَا أَيُّهَا الرَّكِبُ الْمُزَجِّي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
 وهو منسوب لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب لابن جني ١ / ٢٥، الناشر : دار
 الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون ١ / ١٢٤، طبع : دار الجيل - بيروت.
 الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦٣، طبع : دار الكتب
 العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، وبلان نسبة في الإنصاف في
 مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق :
 الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ٢ / ٧٧٣، طبع : المكتبة العصرية - الطبعة الأولى
 (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تحقيق : الدكتور /
 باسل مصطفى الصالحي ١ / ١٤٧، طبع : دار الكتاب العربي - الطبعة لأولى (١٤٠٦هـ -
 ١٩٨٦م) .

والشاهد في قوله : (مَا هَذِهِ الصَّوْتُ) حيث أشار إلى المذكر باسم الإشارة للمؤنث وهذا من أقبح الضرورات .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٣٧ .

وأجازه الكوفيون في سعة الكلام، بشرط أن يكون المذكر مصدرًا، ويكون مؤنثًا مقدمًا نحو قول الشاعر :

..... وَقَدْ حَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَدْرُ (١)

فجاز عند الكوفيين تأنيث الفعل " كانت " لأنَّ المذكر " الغدر " مصدر أُخْبِرَ عنه بمؤنثٍ مقدمٍ عليه وهو " سريرته " (٢) .



والمرادي يُقَسِّمُ المؤنث الذي ظهرت فيه التاء ثلاثة أقسام : مؤنث المعنى، نحو عائشة وهذا لا يُدَكَّرُ إلا ضرورةً، ومذكر (مؤنث لفظي) نحو : حمزة فهذا لا يُؤنثُ إلا في ضرورةٍ، وذكر البيت السابق الذي أنشده الفراء، ومؤنث معناه ليس مذكرًا حقيقةً ولا مؤنثًا حقيقةً نحو : خشبة، فهذا يؤنث نظرًا إلى لفظه (٣) .

فالنصوص السابقة توضح أنَّ الفاعل المذكر لا يجوز تأنيث فعله إلا في حالات

(١) عجز بيت من الطويل، صدره :

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ

.....

ونسب إلى أعشى تغلب في الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ١/١٨٨، ١/١٩٨، طبع : مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م)، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١١، وارتشاف الضرب ٢/٧٣٧، والتذيل والتكميل ٦/١٨٧ وتمهيد القواعد ٤/١٥٨٧، ٤/١٥٩٥، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي. تحقيق : د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ١/٤١٩، طبع : الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

والشاهد في قوله : (كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَدْرُ) حيث جاز تأنيث الفعل المسند إلى اسم " كان " إذا كان مصدرًا مذكرًا، وكان الخبر مؤنثًا مقدمًا عليه، وذلك جائز عند الكوفيين، وعند البصريين ضرورةً .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٧٣٧، ٧٣٨، وانظر المساعد ٣/٣٠٦، ٣٠٧ .

(٣) انظر توضيح المقاصد ٣/١٣٥٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٨٩ .

الضرورة أو بعض الحالات المشروطة كما سبق .

أما لفظ " الخليفة " فنجد العلماء يُنصِّونَ على أن الكوفيين يجيزون تأنيث فعله فنقول : قالت الخليفة، وهذا عند البصريين خطأ .

قال النَّحَّاسُ : " ويقول : قال الخليفة كذا، وأجاز الكوفيون : قالت الخليفة على ضل اللفظ، وذلك خطأً عند البصريين، ولو جاز هذا لجاز : قالت طلحة وأنت تريد رجلاً ... فإذا قلت : قال الراضي الخليفة، لم يجز " قالت " عند الجميع، لأنَّ الفعل وليه مذكَّرٌ في المعنى واللفظ " (١) .

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول بأنَّ فعل " الخليفة " يجوز تذكيره حملاً على المعنى فيقال : قال الخليفة، ويجوز تأنيثه حملاً على اللفظ فيقال : قالت الخليفة وهذا مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجوز عندهم إلا التذكير، أمَّا التانيث فهو خطأ فاحش عندهم كما ذكر الزجاجي في اعتراضه على أبي بكر بن الأنباري، وهذا سبب الخلاف بينهما فأبو بكر يُجَوِّزُ التَّأْنِيثَ انطلاقاً من مذهبه الكوفي، والزجاجي يمنعه انطلاقاً من ميله لمذهب البصريين، ولعلَّ مذهب الكوفيين في ذلك أرجح لكثرة في الشعر حتى لم يَعُدَّه البعض من الضرورات، قال محمود شكري الألوسي بعد أن ذكر البيت الذي أنشده الفراءُ : " ومثل هذا في الشعر كثيرٌ، وليس من الضرائر عند المحققين كما نبهنا عليه في قسم ضرائر التغيير " (٢) .

والله أعلم .

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس - تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي / ١١١، الناشر : دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر - الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، وانظر صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي ٥/ ٤١٩، ٤٢٠، طبع : دار الكتب العلمية، بيروت (دون تاريخ)

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي ١/ ١٩٩، الناشر : المكتبة العربية ببغداد، والمطبعة السلفية بمصر - القاهرة (١٣٤١ هـ)

٣- استعمال "فَعُول" لغير تكثير الفعل

الحديث في هذه المسألة عن صيغة "فَعُول" حيث إنَّ الأصل فيها أن تكون للمبالغة في الفعل مثل "شَكُور"، و"ضُرُوب"، و"عُرُور"، ولكنها قد تأتي لغير المبالغة، مثل "رَسُول" كما في هذه المسألة.



قال أبو بكر بن الأنباري: "وقولهم: "أشهد أن محمداً رسول الله"، معناه: يتابع الإخبار عن الله - عز وجل - والرسول في اللغة: الذي يتابع أخبار من بعثه، مأخوذ من قول العرب: جاءت الإبل أرسالاً، إذا جاءت متتابعةً، والرَّسَلُ: الإبل المتتابعة.

ومن العرب من يثنى الرسول ويجمعه، ومنهم من يوحد على كُلِّ حال.

قال يونس، وأبو عبيدة^(١): من وَحَدَهُ جعله في معنى الرسالة، كأنه قال: إنا رسالةُ

ربِّ العالمين^(٢). قال الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بُحِثُ عِنْدَهُمْ
بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ^(٣)

(١) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٨٤.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الشعراء من الآية ١٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه جمع وشرح: إحسان عباس ص ١١، الناشر: دار

الثقافة. بيروت. لبنان (١٣٩١هـ-١٩٧١م)، ومنسوب له في مجاز القرآن أبي عبيدة معمر بن

المثنى - تحقيق: محمد فؤاد سزكين - ٢/ ٨٤، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة)

(١٣٨١هـ)، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ٣٣٧، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب -

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)،

والصاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار =

= (باب اللام فصل الراء)، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ -

= ١٩٨٧م)، ولسان العرب لابن منظور (باب اللام فصل الراء)، الناشر: دار صادر - بيروت -

أي: برسالة" (١).

قال الزجاجي: " ليس ما ذكره في اشتقاق الرسول صحيحًا لو كان كذلك ما

ض جاز له في أول مجيئه إليهم أن يقول لهم: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (٢)، لأنه لم

يتابع إليهم بعدُ بأخبارٍ، ولا يدري ما يكونُ بعدُ، بل كان لا يقع عليه في الحال الأولى

اسمُ رسول، ولا تجب له حجة على تأويله هذا، ولكن مَنْ أرسل إنسانًا في حاجة

واحدة إلى آخر لم يُنفذه قطُّ في غيرها، لم يجز للمرسل أن يقول لصاحبه المُنفذ إليه:

إني رسول فلانٍ إليك، وهذا غلطٌ بينٌ يدفعه استعمال الكافة ذلك غير منكرين له .

وإنما الرسول بمعنى: المرسل المُنفذ، مِنْ أرسلت، أي: أنفذت وبعثت،

وكذلك قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى﴾ (٣)، وقال:

الطبعة الأولى (دون تاريخ)، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (باب اللام فصل

الراء)، طبع دار الهداية (دون تاريخ)، وورد بلا نسبة في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري.

تحقيق: محمد عوض مرعب (أبواب السين والراء)، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

بيروت. الطبعة الأولى (٢٠١١م)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تحقيق: بدر

الدين قهوجي وبشير جويجايي ٣/ ٢٤٣، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الثانية

(١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، ويروى: (ما فهمت)، ويروى: (بليلى ولا أرسلتُهم برسيل) وهي

رواية الديوان .

والشاهد في قوله: (ولا رسول) حيث جاء بمعنى رسالة .

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣٥ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٨ .

(٣) سورة التوبة من الآية ٣٣ .

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيَلْسَانَ قَوْمِهِ ﴾ (١). ولذلك قيل في معناه: مبعوث.

وإنَّما غَلِطَ أبو بكر في رسول ؛ لأنه رآه على " فَعُول " ، فتَوَهَّمَهُ مما جاء على " فَعُول " للمبالغة، ولا يكون ذلك إلا لتكرار الفعل، نحو: ضَرُوب، وشُكُور، وعُرُور، وما أشبه ذلك من الأفعال المبنية من الأفعال للمبالغة، وليس كذلك ؛ لأنَّ " رسولا " ليس يجري مجرى هذه الأسماء التي لمبالغة الفعل، وإنَّما هو اسمٌ لغير تكثير الفعل، بمنزلة عَمُود، وعَتُود، وعَجُوز، فهو وإن كان مشتقاً فإنه يجري مجرى الأسماء المحضة في الاستعمال، كما قال سيبويه (٢) في الأَبْطَحِ (٣) والأَجْرَعِ (٤) والأَدْهَمِ (٥) والأَبْرَقِ (٦)؛ إنَّها وإن كانت نعوّثاً في الأصل فقد استعملتها العرب استعمالاً الأسماء المحضة ؛ فلذلك جمعتها على أفعال فقالت : الأَبَاطِحِ والأَجَارِعِ والأَدَاهِمِ والأَبَارِقِ، ولو جمعتها جمع النعوت لجمعتها على " فُعَل " كقولهم : صُفْرٌ، وحُمْرٌ، وشُقْرٌ، وما أشبه ذلك، والدليل على صحة ما قلنا قول سيبويه (٧) :

(١) سورة إبراهيم من الآية ٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٣ / ٣ .

(٣) تراب لين جرتة السيول، انظر اللسان (باب الحاء فصل الباء) .

(٤) المكان الواسع الذي فيه حزونة وخشونة، انظر اللسان (باب العين فصل الجيم).

(٥) بَعِيرٌ أَدْهَمٌ وَنَاقَةٌ دَهْمَاءُ إِذَا اشْتَدَّتْ وَرُقَّتْ حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ، انظر اللسان (باب الميم

فصل الدال).

(٦) البُرْقَةُ والبُرْقَاءُ: أَرْضٌ غَلِيظَةٌ مُخْتَلِطَةٌ بِحِجَارَةٍ وَرَمَلٍ، وَجَمْعُهَا بُرْقٌ وَبِرَاقٌ... فَإِذَا اتَّسَعَتْ

البُرْقَةُ فَهِيَ الْأَبْرَقُ، وَجَمْعُهُ أَبَارِقُ، كَسَّرَ تَكْسِيرَ الْأَسْمَاءِ لِغَلْبَتِهِ، انظر اللسان (باب القاف فصل

الباء).

(٧) انظر الكتاب ١١٧ / ١ .



وجميع النحويين من البصريين والكوفيين : أزيد أنت إليه رسول، قالوا : ترفع " زيداً " ؛ لأنَّ " رسولاً " اسمٌ لا يجري مجرى الفعل، فكأنك قلت : أزيد أنت له عجزو، ولو كان من تلك الأسماء الجارية مجرى الفعل للمبالغة لُنصبت فقلت : أزيداً أنت له ضَرْوبٌ، وأزيداً أنت له شُكُورٌ، وكذلك ما أشبهه، وهذا بيِّنٌ واضحٌ" (١).

المناقشة

نقل الزجاجي في النص السابق عن أبي بكر بن الأنباري أنَّ الرسول معناه: الذي يتابع الإخبار عن الله عزَّ وجلَّ، ومعنى الرسول في اللغة : الذي يتابع أخبار من بعثه، مأخوذ من قول العرب : جاءت الإبل أرسالاً، أي : متتابعةً، والرَّسل : الإبل المتتابعة. ثم اعترض الزجاجيُّ على أبي بكر بن الأنباري،، ثم بيَّن الزجاجيُّ سببَ غلطِ أبي بكر بن الأنباري، وهو أنه رآه على وزن " فَعُول " فتوهمه مما جاء على " فَعُول " للمبالغة، ولا يكون ذلك إلا إذا أريد به تكرار الفعل للمبالغة كـ " ضَرْوب، وشُكُور، وعَرُور "، وغيرها من الأسماء المبنية من الأفعال للمبالغة، و " رسول " ليس كذلك ؛ لأنَّه لا يجري مجرى هذه الأسماء التي لمبالغة الفعل، وإنَّما هو اسمٌ لغير تكثير الفعل، نحو : " عَمُود، وعَتُود، وعَجُوز "، وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة نجد أن في اشتقاق الرسول رأيين : أحدهما : أنَّ " الرسول " مشتقٌّ من " أرسل "، وهو بمعنى " المُرسَل "، فهو " فَعُول " بمعنى " مَفْعُول " وليس فيه دلالة على تكرير الفعل، وهو رأي جمهور العلماء، واختاره الزجاجيُّ .

قال أبو علي الفارسي : " والرسول جاء على ضربين : أحدهما : المُرسَل، والآخر : أن يراد به الرسالة، فالأول كقولك : هذا رسول

زيد، تريد : مرسله، وقال جلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ (١)، فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوي ذلك قوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٢)، ومثل هذا في أنه " فَعُول " يراد به المفعول قوله :



﴿ وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارِهَا بِلِحْيَتِكَ عَادِي الطَّرِيقِ رَكُوبٌ ﴾ (٣)
 المعنى : أنه طريق مركوب مسلوك ... وقالوا : الحَلُوبَةُ والحَلُوبُ، والرَّكُوبَةُ والرَّكُوبُ لِمَا يُحَلَبُ وَيُرَكَّبُ " (٤) .

وقال العُكْبَرِيُّ : " ورسولًا " فيه وجهان : أحدهما : هو صفة مثل : صَبُورٌ وشَكُورٌ " فيكون حالًا أيضًا، أو مفعولًا به على تقدير : ويجعله رسولًا، و " فَعُول " هنا بمعنى " مُفْعَل "، أي : مُرْسَلًا " (٥) .

وقال ابن منظور : " والإرسال : التوجيه، وقد أرسل إليه، والاسم : الرِّسَالَةُ والرِّسَالَةُ والرَّسُولُ والرَّسِيلُ ... وتراسل القوم أرسل بعضهم إلى بعض، والرَّسُولُ : الرِّسَالَةُ والمُرْسَلُ " (٦) .

وقال محمود صافي : " (الرُّسُلُ) جمع الرَّسُولِ، وهو من صيغ المبالغة،

(١) سورة آل عمران من الآية ١٤٥ .

(٢) سورة يس الآية ٣ .

(٣) البيت من الطويل، وقد أورده الفارسي غير منسوب في الحجة للقراء السبعة ٣/٢٤٣، ٣٧/٤ والشاهد فيه كلمة (رَكُوبٌ) حيث جاءت بمعنى مَرَكُوبٌ فهو فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٌ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ٣/٢٤٣، ٢٤٤ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق : محمد علي البجاوي ١/٢٦٢، طبع : عيسى البابي الحلبي وشركاه (دون تاريخ)

(٦) لسان العرب (باب اللام فصل الراء)، وانظر تاج العروس (باب الضاد فصل القاف) .

ولكنه بمعنى اسم المفعول، أي: المرسل، وزنه " فَعُول " (١).

نلاحظ من النصوص السابقة أنّ الرسول مشتق من " أرسل " بمعنى: بعث وهو

" فَعُول " بمعنى " مَفْعُول "، أي: المرسل.

الآخر: أنّ " الرسول " مشتق من قولهم: جاءت الإبل أرسلًا، أي: متتابعة،

ومعناه: الذي يتابع أخبار من بعثه، وهو رأي أبي بكر بن الأنباري، ونقله عنه بعض

العلماء، واعترض عليه الزجاجي.

قال الراغب الأصفهاني: " أصل الرّسل: الانبعاث على التّوّدّة،: ناقةٌ رِسلةٌ:

سهلة السير. وإبلٌ مراسيل، منبعثة انبعاثًا سهلًا، ومنه: الرسول المبعث، وتُصوّر منه

تارة الرفق، فقيّل: على رِسلك، إذا أمرته بالرفق، وتارة الانبعاث فاشتق منه

الرّسول" (٢).

ونقل ابن منظور كلام أبي بكر فقال: " وقال أبو بكر بن الأنباري في قول

المؤذن: أشهد أنّ محمدًا رسول الله، أعلم وأبّين أنّ محمدًا مُتابعٌ للإخبار عن الله عزّ

وجلّ، والرّسول: معناه في اللغة: الذي يتابع أخبار من بعثه أخذًا من قولهم: جاءت

الإبل رَسلاً، أي: متتابعة " (٣).

(١) الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي ٣/ ١٩، طبع: دار الرشيد.

دمشق. مؤسسة الإيمان. بيروت. الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ)

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي ١/ ٣٥٢،

طبع: دار القلم - دار الشامية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، وانظر المغني في

توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور/ محمد سالم محيسن ٢/ ١٤، طبع: دار الجيل -

بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)

(٣) اللسان (باب اللام فصل الراء)، وانظر تاج العروس (باب اللام فصل الراء)، والمغني في

توجيه القراءات العشر ٢/ ١٥.

وبالمقارنة بين كلام الراغب الأصفهاني، وكلام أبي بكر بن الأنباري ومن تبعه نجد أنهما يتفقان في أنَّ الرَّسُولَ مشتق من قولهم : جاءت الإبل متراسلة، ولكنهما يختلفان في المراد . فكلام الراغب يفهم منه أنَّ المراد بالرسول : المبعوث أو المُرسَل، وكلام أبي بكر ومن تبعه يفهم منه أنَّ المراد بالرسول : الذي يتابع الإخبار عن الله عز وجل .



وقد اختلفت آراء العلماء في المراد بالرسول على الأوجه الآتية :

الأول : أنَّ المراد بالرسول : المُرسَل، أي : المبعوث، وقد ذَكَرَ هذا عند الحديث عن الرأي الأول في اشتقاق الرسول .

الثاني : أنَّ المراد بالرسول : الذي يتابع أخبار من بعثه، وقد ذَكَرَ هذا عند الحديث عن الرأي الثاني في اشتقاق الرسول .

الثالث : أنَّ المراد بالرسول الرِّسالة، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُورٌ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴾ (١)، أي : إِنَّا ذُوو رِسَالَةٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ونسبه أبو بكر في نصه السابق ليونس، وأبي عبيدة، وذكره الزجاج في تفسير الآية السابقة فقال : " معناه : إِنَّا رِسَالَةٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أي : ذُوو رِسَالَةٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (٢)، ودلَّ الزجَّاجُ على تفسيره السابق للآية بقول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحَثَ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ (٣)

(١) سورة الأعراف من الآية ١٥٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ٤ / ٨٥، طبع : دار الكتب

العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)

(٣) سبق ذكره ص ١١٠٣ .

أي : برسالة (١) .

الرابع : أن الرسول أحياناً يراد به المرأة، وقد نَسَبَ هذا الرأي إلى الفراء ابنُ

جِنِّي، قال : " وقال الفراءُ في قول الشاعر :

ض لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ حُبًّا لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي (٢)

إِنَّهُ إِنَّمَا كَسَّرَ " رَسُولًا " عَلَى " أَرْسُل " ؛ لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِالرَّسُولِ هُنَا إِلَى الْمَرْأَةِ،

وذلك أن أكثر مَنْ يُرْسَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَرْأَةَ غَلَبَ فِيهِ

مَعْنَى التَّأْنِيثِ فَكَسَّرَ " فَعُولًا " عَلَى " أَفْعُل " وَ " أَفْعُل " مِمَّا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ هَذَا النَّحْوُ

نَحْو : أَتَانِ وَأَتْنِ، وَعُقَابٌ وَأَعْقُبُ، وَعَنَاقٌ وَأَعْنُقُ، وَلِسَانٌ وَأَلْسُنُ . (٣)

ولكن ابن جِنِّي صَعَّفَهُ بَعْدَ أَنْ نَقَلَهُ عَنِ الْفَرَّاءِ بِوَصْفِهِ بِالْتَّمَحُّلِ وَالتَّطَلُّبِ وَاخْتَارَ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٨٥، والحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٤٣، ولسان العرب (باب اللام فصل الرء)، وتاج العروس (باب اللام فصل الرء) .

(٢) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٧، طبع : دار صادر. بيروت (دون تاريخ)، ومنسوب إلى الهذلي في المحكم والمحيط الأعظم (س ن ر)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق : الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني ١ / ٢٢٣، طبع : دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م)، ولسان العرب (باب اللام فصل الرء)، وتاج العروس (باب اللام فصل الرء)، وورد غير منسوب في الخصائص لابن جني، تحقيق : الدكتور / حسين محمد شرف ٢ / ٤١٦، الهيئة العامة المصرية للكتاب - الطبعة الرابعة (دون تاريخ)، والجني الداني ١ / ١٢

والشاهد في قوله : (أَرْسُلِي) حيث جمع " رَسُول " عَلَى " أَرْسُل " وهو جمع خاص بالمؤنث .

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق : أحمد ناجي لقيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب ١ / ١٢٨، طبع : مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م)، وانظر : الخصائص ٢ / ٤١٨، واللسان (باب اللام فصل الرء)، وتاج العروس (باب اللام فصل الرء) .

الرأي القائل بأن المراد بالرسول هنا " الرِّسَالَة " قال : " وإذا كان الرسول بمعنى الرِّسَالَة فقد كُفِينَا هذا التَّمَحُّلُ والتَّطَلُّبُ فلتقل : إِنَّه كَسَّرَ " رَسُولًا " على " أَرْسَلَ " ، وأنَّ الرسول ها هنا الرِّسَالَة وهو مؤنث إلبته " (١) .

تعقيب :

مما سبق يظهر أن في اشتقاق الرسول رأيين :

الأول : أنه صيغة مبالغة على وزن " فَعُول " بمعنى " مَفْعُول " فهو بمعنى المرسل ، وليس فيه دلالة على الفعل ، وهو رأي جمهور العلماء ، واختاره الزجاجي .
الثاني : أنه مشتق من قولهم : جاءت الإبل أرسالاً أي : متتابعة ، ومعناه : الذي يتابع أخبار من بعثه وهو رأي أبي بكر بن الأنباري ، ونقله عنه بعض العلماء .

واعترض الزجاجي على رأي أبي بكر بن الأنباري بأن ، وذكر علة غلطه في ذهابه إلى هذا الرأي ، وقد دَلَّ على صحة مذهبه بما نقله عن سيبويه (٢) .

ويمكن أن يُستدلَّ على كلام الزجاجي بكلام المبرد حيث يقول : " فإن ذكرت " فَعُولًا " من غير فعل لم يجر مجرى الفعل ، وذلك نحو قولك : هذا رسولٌ ، وليس بمنزلة " ضَرُوب " ؛ لأنك تقول : رجلٌ ضاربٌ وضروبٌ لمن يكثر الضربُ منه ، فإذا قلت : رَسُولٌ لم ترد به معنى فعل ، إنما تريد أن غيره أرسله ، والفعل منه أرسل يُرسل ، والمفعول مُرسل " (٣) .

ويمكن التوفيق بين الرأيين السابقين بما ذكره الراغب الأصفهاني سابقاً من أن " الرسول " مشتق من قولهم : ناقة رَسَلَة ، أي : سهلة السير ، وإبلٌ مراسيلٌ : منبعثةٌ

(١) التمام في أشعار هذيل ١/ ١٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٧ .

(٣) المقتضب ٢/ ٤١٥ .

انبعاثاً سهلاً، ومنه الرسول المنبعث، وتصور منه تارة الرفق، ف قيل: على رِسلِك،
وتارة الانبعاث فاشتق منه الرسول، ثم بعد أن ذكر الأصفهاني هذا الكلام في اشتقاق
الرسول ذكر أن المراد بالرسول: متحمل القول والرسالة^(١).

وكلام الأصفهاني السابق في المراد من الرسول قريبٌ من كلام أبي بكر بن
الأنباري في أن المراد من الرسول: الذي يتابع أخبار من أرسله . أو: الذي يتابع
الإخبار عن الله عزَّ وجلَّ، ولا يلزم منه أن من أرسل أحدًا إلى أحدٍ برسالة واحدة لا
يطلق عليه اسم رسول .

والله أعلم



(١) انظر المفردات ١/٣٥٢، ٣٥٣.

٤- حذف حرف النداء

الحديث في هذه المسألة عن جواز حذف حرف النداء، وبيان الصور المستثناة من ذلك التي لا يجوز فيها حذفه، والصور المختلف فيها هل يجوز فيها حذفه أو لا؟ قال [أبو بكر بن الأنباري] : يجوز فيه خمسة أوجه :



أولها : أن تقول : يا باقلاءً حارُّ، ترفع الباقلاء ؛ لأنه منادى مفرد، وترفع الحار على تجديد النداء، كأنك قلت : يا باقلاءً يا حارُّ، والنداء واقع في اللفظ على الباقلاء، وهو في الحقيقة لصاحبه، كما تقول العرب : ربحت دراهمك ودنانيرك، وخسرت تجارتك " (١) .

قال الزجاجي : هذا الوجه خطأ غير جائز عند أحد، وذلك أنه إذا قال : يا باقلاءً حارُّ فرفعهما جميعاً بغير تنوين فكأنه قال : يا باقلاءً يا حارُّ، ثم حذف "يا" وذلك غير جائز . أعني حذف حرف النداء من النكرات، لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبل، وأنت تريد : يا رجلٌ أقبل، وذلك أن حرف النداء يُعرِّف رجلاً، فإذا حذف منه لم يكن على حذفه دليلٌ، وهذا لا يجيزه أحدٌ، وكذلك لا يجيزون حذف حرف النداء من المبهم، لا يجوز : هذا أقبل، إلا في ضرورة الشعر .

وأما قوله : والنداء واقع على الباقلاء والمعنى لصاحبه كما قيل : خسرت تجارتك وربحت دراهمك، وما أشبه ذلك، فإن هذا غير منكرٍ من كلام العرب في الاتساع، ولكن في هذا أن معناه أن صاحب الباقلاء نادى عليه : يا باقلاءً الحارُّ، فناديته أنت وحكيت كلامه، فهو إلى الحكاية أقرب مما قال " (٢) .

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣١٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣١٢، ٣١٣ .

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق وجهاً من الأوجه الجائزة في قولهم: يا باقلاء حار، وهذا الوجه أحد وجهين ذكرهما أبو بكر سابقاً، وقد وجهه فيما سبق توجيهاً غير التوجيه الذي ذكره هنا حيث ذكر أنه على تقدير: يا هؤلاء هذا باقلاء حار، وهذا يعني أن باقلاء خبر والمبتدأ محذوف جوازاً، و "حار" نعت لـ "باقلاء"، أما الوجه الذي ذكره هنا فعلى أن كلاً من "باقلاء" و "حار" منادى مفرد حذف منه حرف النداء، كأنه قيل: يا باقلاء يا حار، وذكر أن النداء في اللفظ للباقلاء وفي الحقيقة واقع على صاحبها، كما تقول: ربحت دراهمك أو دنائرك، وخسرت تجارتك .

واعترض الزجاجي على هذا الوجه بأنه لا يجوز عند أحد، لأنه لا يجوز حذف حرف النداء من النكرات، فتقدير أبي بكر بـ "يا باقلاء يا حار" عند الزجاجي مثل قولهم: "أقبل رجل" أي: "أقبل يا رجل" بحذف حرف النداء، وهذا غير جائز عند الزجاجي حيث لا يجوز عنده حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، وذكر الزجاجي أن قول أبي بكر: إنَّ النداء في اللفظ للباقلاء وهو في الحقيقة لصاحبها جائز في كلام العرب في الاتساع ولكنَّ الوجه هنا حملهُ على الحكاية كأنه سُمِّيَ رجلٌ بـ "باقلاء الحار" فحكي اسمه ونوديَ فقيل: يا باقلاء الحار .

وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة يتبين أنهم ذكروا أن الأصل في حرف النداء أن يُذكر؛ لأنه نائب عن "أدعو"، وقد يحذف نحو: قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿أَيُّهَا

(١) سورة يوسف من الآية ٢٩ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

المؤمنون (١)

- ويستثنى من ذلك ثمانى صور لا يجوز فيها حذف حرف النداء (٢)
- الأولى : اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم، نحو : يا الله .
- الثانية : المستغاث، نحو : يا لزيد .
- الثالثة : المتعجب منه، يا للماء .
- الرابعة : المندوب، نحو " وا زيدا " .
- الخامسة : المنادى البعيد، نحو : يا زيد، إذا كان بعيداً منك .
- السادسة : الضمير، نحو : يا إِيَّاكَ .
- السابعة : اسم الجنس المعين : يا رجلُ أقبلُ .
- الثامنة : اسم الإشارة نحو : يا هذا، أتق الله .
- التاسعة : النكرة غير المقصودة : يا رجلاً خذ بيدي .

وجوز الكوفيون في الصور الثلاث الأخيرة، واستدلوا على ذلك بما ورد في الشر والنظم، فمثال حذفه من اسم الجنس المعين . حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - متحدثاً عن أخيه موسى عليه السلام : (ثوبي حجرٌ) (٣)، وقولهم في المثل : "

(١) سورة النور من الآية ٣١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق : الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي، ١٢٩٠ / ٣ : ١٢٩٣، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (دون تاريخ) .، وتوضيح المقاصد ١٠٥٢ / ٢ : ١٥٦، وهمع الهوامع ٣٣ / ٢ : ٣٤ وشرح الأشموني ١٧ / ٣ : ٢ . والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي ١ / ٦٩ : ٧٠

(٣) هذا جزء من حديث لأبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سواة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا : والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أدر، قال : فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر، ففرَّ الحجر بثوبه، قال : فجمع موسى بثوره يقول : ثوبي حجرٌ، ثوبي حجرٌ، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سواة موسى قالوا والله ما بموسى من بأس، فقام الحجر حتى نُظِرَ إليه، فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً، قال أبو هريرة : والله إنه بالحجر نَدَبُ ستة، أو =

أطرقُ كَرَا" (١)

و" افتدِ مخنوقٌ " (٢). و" أصبحَ ليلٌ " (٣).

ومثاله في اسم الإشارة قول الشاعر :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ (٤)

وقوله تعالى ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ (٥).



=سبعة، ضرب موسى بالحجر) الحديث رقم (٣٤٠٤) في صحيح البخاري، تحقيق / محمد زهير بن ناصر الناصر ١٥٦/٤ (باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام)، طبع : دار طوق النجاة. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، ورقم (٣٣٩) في صحيح مسلم، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ١/٢٦٧ (باب جواز الاغتسال عرباناً في الخلوة)، ٤/١٨٤١ (باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم)، طبع : دار إحياء التراث العربي - بيروت (دون تاريخ)

(١) مثل تمامه : أطرقُ كَرَا إِنَّ النَّعْمَةَ فِي الْقُرَى " أي أطرقُ كروان، يضرب للذي ليس عنده غناء، ويتكلم فيقال له : اسكت وتوقَّ انتشارَ ما تَلَفِظُ به كراهة ما يَتَعَقَّبُه، وقولهم : إِنَّ النَّعْمَةَ فِي الْقُرَى " أي : تأتيك فتدوسُك بأخفافها. مجمع الأمثال للميداني - تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - ١/٤٣١، المثل رقم (٢٢٧٣)، الناشر : دار المعرفة - بيروت (دون تاريخ).

(٢) " افتدِ مخنوقٌ " أي : يا مخنوقٌ، مثلٌ يُضْرَبُ لِكُلِّ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ مَضْطَر . مجمع الأمثال ٢/٧٨، المثل رقم (٢٧٦٥).

(٣) " أَصْبَحَ لَيْلٌ " أي : أصبحَ ياليلٌ، مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر. مجمع الأمثال ١/٤١٣، المثل رقم (٢١٣٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه، شرح الخطيب التبريزي. تحقيق: مجيد طراد ص ٥٣٦، الناشر. دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ونسبه له ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/١٢٩١، وورد غير منسوب في مغني اللبيب ٢/٧٣٨، والتصريح ٢/٢٠٩ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)

والشاهد في قوله : (بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ) حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة .

(٥) سورة البقرة من الآية ٨٥ .

ومثاله في النكرة غير المقصودة قول الشاعر :

فَشَايِعُ وَسَطِ دَوْدِكَ مُسْتَتِنًا لَتُحْسَبَ سَيِّدًا ضَبْعًا تَبُولُ (١)

أما البصريون فقد حملوا ما استدلل به الكوفيون على الشذوذ والضرورة إلا

الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويؤيده وروده في

بعض الطرق بلفظ : (يا حجر)، وحملوا الآية الكريمة على الابتداء والخبر (٢) .

وصحح ابن مالك رأي الكوفيين في اسم الجنس بعد أن ذكر الأدلة التي وردت

فيه فقال : " والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه،

وقولهم في هذا أصح " (٣) .

وذهب إلى هذا المرادى فقال : " والإنصاف القياس على اسم الجنس، لكثرته

نثراً ونظماً، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر، وأما نحو : ﴿ثُمَّ

أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ فَمُتَأَوَّلٌ (٤) .

تعقيب :

مما سبق يتبين أن أبا بكر بن الأنباري ذكر وجهاً من الأوجه الجائزة في قولهم (يا

باقلاء حار) ووجهه بأن " باقلاء " منادئ مفرد مبني على الضم وكذلك " حار " .

(١) البيت من الوافر، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري - تحقيق :

عبد الستار أحمد فرج ص ٣٢٢، الناشر : مكتبة دار العروبة - القاهرة (دون تاريخ)، ونسب

إليه في لسان العرب (باب النون فصل القاف) ونسب إلى الهذلي دون تعيين في الخصائص

٣/١٩٦، ٣٤ والشاهد في قوله : (ضَبْعًا تَبُولُ) حيث حذف حرف النداء والتقدير : يا ضبعاً

(٢) انظر همع الهوامع ٢/٣٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥٦ وشرح الأشموني ٣/٢٠٠ .

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٠٥٦ .

كأنه قال : يا باقلاء يا حارُّ، واعترض عليه الزجاجيُّ بأنَّ حذف حرف النداء من النكرات لا يجوز، والزجاجيُّ تابعٌ في رأيه هذا للبصريين الذين يرون أنَّ حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين مقصورٌ على السماع، وأمَّا أبو بكر بن الأنباري فهو ض تابعٌ في رأيه للكوفيين الذين يجوزون ذلك في اسم الجنس، ويقسبون عليه لكثرة ما ورد منه، وتبعَ الكوفيين كثيرٌ من النحاة كابن مالك، والمرادي كما سبق، وهو الرأي الذي تميل إليه النفس لكثرة شواهدة نثرًا سواء من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو من كلام العرب الفصحاء .

والله أعلم .



٥- جواز الضم والفتح في المنادى ونعته

هذه المسألة ذات شقين : أحدهما يتناول جواز الضم والفتح في المنادى إذا كان علماً موصوفاً ببن متصل به، مضاف إلى علم، وكان المنادى مما يضم لفظاً، نحو : يا زيد بن عليّ، والآخر : يتناول جواز الضم والفتح في تابع المنادى، نحو : يا زيدُ العاقل أقبل.



قال أبو بكر بن الأنباري : " الثالث [من الأوجه الجائزة في النداء على الباقلاء] أن تقول : يا باقلاء الحارّ، فترفع الباقلاء ونعته كما تقول : يا رجل الظريف، والرابع : أن تقول : يا باقلاء الحارّ، فترفع الباقلاء، وتنصب الحار ؛ لأنه لا يحسن فيه إعادة " يا " (١) .

قال الزجاجي : " هذا غير جائز ؛ لأنه مثل قولك : يا رجلُ العاقلُ، ولا يجوز نصب العاقل ؛ لأنّ التقدير : يا أيّها الرجلُ العاقلُ، هذا موضوعٌ موضعَ ذلك (٢) .

قال أبو بكر بن الأنباري (٣) : والخامس : [من الأوجه الجائزة في النداء على الباقلاء] أن تقول : يا باقلاء الحارّ فتنصبهما جميعاً على أنّهما اسمٌ واحدٌ ألزمَ الفتح، أجاز الفراءُ : يا زيدَ الظريفَ، بنصبهما جميعاً، وقال جعلتهما العرب بمنزلة الحرف الواحد وأنشد :

فَمَا كَعْبُ بَنِّ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا (٤)

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣١٣ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣١٣ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣١٣، ٣١٤ .

(٤) البيت من الوافر، وهو لجريز بن عطية يمدح عمر بن العزيز - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٧، ١، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت (٦، ١٤هـ - ١٩٨٦م)، ونسب إليه في المقتضب ٤/ ٢٠٨، ٤٦٦، واللمع في العربية لابن جنّي - تحقيق : فائز فارس ١/ ١١٠، = الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت (دون تاريخ)، والأمالى الشجرية ٣/ ٤٤، والتصريح

قال الزجاجيُّ: هذا الوجه غير جائز عند البصريين، لا يجوز نصب المفرد العلم في النداء، لأنَّه مبنيٌّ على الضَّمِّ غيرٍ معربٍ، فأما قولُ الفراء وإجازتهُ: يا زيدَ الظريفَ، وقد جعلتهما العرب بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فليس بمسموع من العرب، وإنما سُمع منهم: يا زيدَ بنَ عمروٍ، بنصبهما جميعاً كأنهما اسمٌ واحدٌ، لما كان "ابن" غيرَ مُنْفَكِّضٍ مِمَّا قبله كان "زيد" كالمضاف إلى عمرو، ومثله قولُهُم: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ) جُعِلَ الأوَّلُ كالمضاف إلى "عديٍّ"، والثاني مُقَحَّمٌ.

فأما البيت فإنَّما الروايةُ فيه عندهم: يا عمرُ الجوادا، برفع عمر ونصب النعت على الأصل، كما تقول: يا زيدُ العاقلَ، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّه قد يفتح على تقدير: يا عمراه، فلمَّا وصله حذف الهاء لأنَّها للسكت، ومثل هذا النداء قد يقع في كلامهم على جهة الاستغاثة، كقولك: يا زيدا، إذا كنت مستغيثاً به، وهو بمنزلة قولك: يا لزيد في الاستغاثة (١).

٢/ ٢١٨، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - تحقيق وشرح: الشيخ / عبد السلام محمد هارون ٩/ ٤٠١، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة - الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، وورد غير منسوب في الجمل في النحو للخليل بن أحمد، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة ١/ ٨٣، الناشر: مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، والأصول في النحو ١/ ٣٩٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد ١/ ٢١٠، الناشر: مكتبة القاهرة - الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣هـ)، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٦، والشاهد في قوله: (يا عمر) حيث بنى على الفتح مع أنَّه موصوف بغير (ابن) وهذا مذهب الكوفيين، والبصريون يرون أنَّ "عمر" حذفت منه الألف، وأصله "يا عمر" فهو كالمندوب، والألف المحذوفة كألف النُدْبَةِ، والفتحة للمناسبة، وليست حركةً للعامل.

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣١٤، ٣١٥.

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق ثلاثة من الأوجه الجائزة في النداء على

الباقلاء:

أولها: يا باقلاء الحارُّ برفع الباقلاء وبعته المعرف بـ "أل".

وثانيها: يا باقلاء الحارُّ برفع الباقلاء ونصب بعته المعرف بـ "أل".

وثالثها: يا باقلاء الحارُّ بنصب الباقلاء وبعته المعرف بـ "أل"، واعترض

الزجاجي على الثاني والثالث منها.

والأوجه الثلاثة التي ذكرها أبو بكر بن الأنباري تابع فيها لما ذكره النحاة في

كتبهم ففي حديثهم عن جواز ضم المنادى وفتح يندرج الوجه الخامس من حيث

ذكروا أنَّ المنادى يجوز فيه الضم والفتح إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بـ "أب" متصل به

مضاف إلى علم، وأن يكون المنادى مما يُضَمُّ لفظاً، نحو: يا زيد بن علي، فيجوز في

"زيد" الضم على الأصل، والفتح إبتاعاً لفتحة "ابن"، ويتعين الضم في نحو: "

يا غلام بن زيد"؛ لانتفاء علمية المنادى، وفي "يا زيد الكريم"؛ لأن الوصف غير

"ابن"، وفي: "يا زيد بن أحنينا"؛ لأن "ابن" أضيف إلى غير العلم، وفي: "يا

زيد الفاضل بن علي"؛ للفصل بين المنادى وبين "ابن" وفي: "يا عيسى بن

مريم"؛ لأن المنادى لا تظهر فيه الحركة (١).

ولم يشترط الكوفيون كون المنادى موصوفاً بـ "ابن" نحو: "يا زيد الفاضل

" وأنشدوا ما أنشده الفراء سابقاً في نص أبي بكر بن الأنباري وهو قول الشاعر (٢): "

(١) انظر توضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٦: ١٩، والتصريح ٢/ ٢١٦،

٢٢١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤: ٢٦.

(٢) سبق ص ١١١٩.



يا عمرَ الجوادًا " بفتح " عمر "، وبنى الكوفيون رأيهم على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب " لا " النافية للجنس، نحو: لا رجلَ ظريفٌ، وخرَجَهُ البصريون على وجهين: أحدهما: أن أصله " يا عمرا"، بالألف عند مَنْ يُحِيزُ إلحاقها من غير النُدية والاستغاثة والتعجب، والآخر: أن أصله: " يا عمراً" بالتنوين ضرورة، ثم حُذِفَ لالتقاء الساكنين (١)

والوجهان الثالث والرابع اللذان ذكرهما أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق ذكرهما النحاة في حديثهم عن أحكام تابع المنادئ حيث يقول المبرد في ذلك: " فإن نَعَتَ مفردًا بمفردٍ فأنت في النعت بالخيار: إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته، تقول: يا زيدُ العاقلُ أقبل، ويا عمرو الظريفُ هَلُمَّ، وإن شئت قلت: العاقلُ والظريفُ، أمَّا الرفع فلائك أتبعته مرفوعًا... وأمَّا النصب فعلى الموضع؛ لأنَّ موضع " زيد " منصوبٌ " (٢).

تعقيب:

مما سبق يتبين أن اعتراض الزجاجي على الوجه الثاني: وهو رفع المنادئ ونصب النعت: يا باقلاء الحارَّ مدفوعٌ بأنه أحد وجين جائزين في تابع المنادئ، وأمَّا تأويله له بأنه مثل قولهم: " يا أيها الرجلُ العاقلُ " فلا حاجة لادعائه؛ لأنَّ فيه بُعدًا واعتراضه على الوجه الثالث بأنه غير جائز على رأي البصريين؛ لأنه لم يُسَمَّعَ عن العرب، وقوله إنَّ رواية البيت برفع " عمر " في البيت مدفوعٌ بأنَّ القوافي منصوبة،

(١) انظر توضيح المقاصد ٢/١٠٦٥، ١٠٦٦، وأوضح المسالك ٤/١٨، ١٩، والتصريح

٢/٢١٨، ٢١٩، وشرح الأشموني ٢/٢٦٢٥٠.

(٢) المقتضب ٤/٢٠٧، ٢٠٨، وانظر اللمع في العربية ١/١٠٩، ١١٠، وأوضح المسالك

٤/٢٧، ٢٨، والتصريح ٢/٢٢٩، ٢٣٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢.

وقوله إِنَّهُ عَلَى التَّسْلِيمِ بِرَوَايَةِ الْفَتْحِ فَإِنَّ الْبَعْضَ أَوْلَاهُ بِأَنَّهُ أُحِقَّتْ بِهِ الْأَلْفُ فِي النِّدَاءِ فِي غَيْرِ النَّدْبَةِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَالتَّعَجُّبِ فَقِيلَ : يَا عَمْرَاهُ فَلَمَّا وَصَلَهُ حَذْفُ الْهَاءِ، لِأَنَّهَا لِلسَّكْتِ، وَحَذْفُ الْأَلْفِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ - مَدْفُوعٌ بِأَنَّ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنْ الْبُعْدِ وَالتَّكَلُّفِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ (١) .

والله أعلم .



(١) انظر "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" ٤ / ٢٤، المكتبة العصرية، بيروت

(٢٠١٢-٥١٤٣٣م)

٦- صرف ما لا ينصرف

الحديث في هذه المسألة عن جواز صرف ما لا ينصرف في الضرورة، وما يُستثنى من ذلك، وما يجوز صرفه في الاختيار كما ذكر البعض.

قال ابن الأنباري: " وقالوا في قوله عزَّ وجلَّ ﴿عَيْنَاهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ (١): يجوز أن يكون (سَلْسَبِيل) اسماً للعين فنون، وحقه ألا يُجرى؛ لأنه معرفة مؤنث، ولكن يُنَوَّن ليكون بالتنوين موافقاً رءوس الآيات المُنَوَّنة إذ كان التوفيق بينها أخفَّ على اللسان وأسهل على القارئ.

ويجوز أن يكون (سَلْسَبِيل) صفةً للعين ونعتاً، فإذا كان وصفاً زال عنه ثقل التعريف فاستحق الإجراء" (٢)

قال الزجاجي: وقد غلط أبو بكر في هذا الفصل في موضعين: أحدهما: قوله: إنما نُوتت (سَلْسَبِيل) وهي لا تنصرف ليوافق بذلك رءوس الآيات المنونة؛ لأن ذلك أخفُّ على اللسان وأسهل على القارئ، وذلك غلط من جهتين:

أحدهما: اتفاق النحويين كلهم من الكوفيين والبصريين على أن ما لا ينصرف ثقيل، فلذلك مُنع من التنوين؛ لأن التنوين يزيده ثقلاً؛ لأنه زيادة فيه ليست من بنائه، وقد جعل هذا تنوين ما لا ينصرف أخفَّ على اللسان، وكيف تكون زيادة حرف في الكلمة أخفَّ من حذفه، هذا محال في النطق وفي مذاهب النحويين.

والأخرى: أنه ليس يجب تغيير الإعراب وما يوجهه القياس لتتفق رءوس الآيات، لو كان ذلك جائزاً لجاز خفض ما يستحق الرفع، ورفع ما يستحق النصب

(١) سورة الإنسان الآية ١٨، والتنوين قراءة الجمهور، انظر البحر المحيط ١٠ / ٣٦٥.

(٢) مختصر الزاهر ٢ / ٤٧٦.

طلبًا لاتفاق رءوس الآيات، وهذا في كلام الأدميين مدفوعٌ، فكيف في كتاب الله عزَّ وجلَّ! ولكن تنوين (سَلْسِيبِل) وإن كان معرفة مؤنثة جائزٌ من وجهين جيِّدين صحيحين غير ما ذهب إليه فأما أحدهما: فهو ما حكاه الكسائي وغيره أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف في الكلام المنشور لا في الشعر إلا أفعَلَ منك، فيكون تنوينها من هذه اللغة؛ لأنَّ في القرآن (١) عدة لغاتٍ .



والآخر: أن يكون نُونٌ لأنه رأسُ آية، والعرب تُنَوِّن رءوسَ الآي والفواصل وأواخر الآيات إعلامًا بانقضائها، وإلى هذين الوجهين ذهبوا بقوله في هذه السورة ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (٢). في مذهب من نَوَّهَمَا جميعًا (٣)، وفي مذهب من نَوَّنَ الأولى ولم يُنَوِّن الثانية (٤)، على أحد الوجهين:

والموضع الآخر: قوله: ويجوز أن يكون (سَلْسِيبِل) نعتًا للعين ووصفًا، وكيف يكون ذلك وصفًا وهو جَلَّ وعزَّ يقول: (تُسَمَّى سَلْسِيبِلًا) فقوله: "تُسَمَّى" تصريحٌ بأنه اسمٌ للعين لا نعتٌ، كقولك: أخوك يُسَمَّى زيدًا، فلا ينتصب في هذا

(١) في النسخة المطبوعة التي اعتمدت عليها: "لأنَّ في القرآن من عدة لغات"، ولعل ما أثبتته الصواب .

(٢) سورة الإنسان الآيتان ١٥، ١٦ .

(٣) قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر . انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد . تحقيق: د. شوقي ضيف ص ٦٦٣، الناشر . دار المعارف . مصر . الطبعة الرابعة (دون تاريخ)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدماطي - تحقيق: أنس مهرة - ١/ ٥٦٥، طبع: دار اكتب العلمية - لبنان - الطبعة الثالثة (٢٠٠٦م - ١٤٢٧م)

(٤) قراءة ابن كثير، وخلف عن نفسه . انظر كتاب السبعة ص ٦٦٤، وإتحاف فضلاء البشر

الموضع إلا المُسمَّى وهذا بيِّن واضحٌ، والحمدُ لله " (١)

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق أنَّ قوله تعالى: (سَلْسَبِيلٌ) صُرِفَ مع أنه مستحق للمنع من الصرف لكونه علمًا مؤنثًا؛ ليوافق رءوس الآيات المنونة، فالتوفيق بين أواخر الآيات يكون أخفَّ على اللسان، وذكر أنه قيل: إِنَّ (سَلْسَبِيلٌ) وصفٌ للجنة، وبذلك يكون مصروفًا قياسًا، واعترض عليه الزجاجيُّ بأنَّه غلطٌ من جهتين: إحداهما أنه جعل صرف الممنوع من الصرف أخفَّ على اللسان مع إجماع النحويين على ثقل المصروف، والأخرى: أنه لا يجب تغيير الإعراب، وما يوجهه القياس لتتفق رءوس الآي، ثم ذكر الزجاجيُّ أنَّ (سَلْسَبِيلٌ) صُرِفَ مع أنه مستحقٌ للمنع من وجهين:

أحدهما: أنه على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف في الكلام المنشور لا في الشعر إلا أفعالٍ من.

والآخر: أنه صُرِفَ؛ لأنَّه رأسُ آية، وله نظيرٌ في السورة نفسها، ثم ذكر الزجاجيُّ أنَّ الجهة الأخرى التي غلطَ منها أبو بكر بن الأنباري أنه ذكر أنه يجوز في (سَلْسَبِيلًا) أن يكون وصفًا للعين، ولا يتأتى ذلك مع قوله "عزَّ وجلَّ (يُسَمَّى)، وهو تصريحٌ بأنَّه اسمٌ للعين وليس وصفًا، وبالرجوع إلى كتب النحو قبل الحديث عن تأصيل المسألة من كتب توجيه القراءات - نجد النحاة قد تحدثوا عن صرف ما لا ينصرف فقال أبو حيان: " ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وهو لغةٌ عند قومٍ من النحاة، وقد أجاز ذلك في الكلام أحمدُ بنُ يحيى (٢)، وأما الجمع المتناهي فقال

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٤٧٩ : ٤٨١ .

(٢) الإمام أحمد بن يحيى ثعلب .

الأخفُّشُ : بعض العرب تصرفه، وقد قرئ ﴿سَلَسِلًا وَأَعْلَالًا﴾^(١)، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾^(٢). بالتنوين^(٣)، وقد قال بعضهم قد يصرف للتناسب وجعل من ذلك "سلاسلاً"، و"قواريراً" و﴿يَعُوْثًا وَيَعُوْقًا﴾^(٤). في قراءة من نَوَّنَ^(٥)، واستثنى بعضهم ما آخره ألف تأنث نحو: "بُشْرَى"، فذكر أنه لا يصرف للضرورة، واستثنى الكوفيون أفعَلٍ مِنْ " (٦).

وعَلَّلَ مَنْ مَنَعَ صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرَفُ لِلضَّرُورَةِ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْ صَرَفِهِ إِذْ يَزِيدُ بِقَدْرِ مَا يَنْقُصُ، وَرُدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ فَجَاعِلٌ جُرْمًا لِأَخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ^(٧)
بتنوين (دنياً)، وَرَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تَلْتَقَى بِسَاكِنٍ بَعْدَهُ فَيَحْتَاجُ الشَّاعِرُ

(١) سورة الإنسان من الآية ٤ .

(٢) سورة الإنسان من الآيتين ١٥، ١٦ .

(٣) (سَلَسِلًا) بالتنوين قراءة نافع وأبي والكسائي . انظر : كتاب السبعة ص ٦٦٣، والإتحاف ٥٦٥ / ١، وسبق تخريج قراءة (قواريراً) بالتنوين .

(٤) سورة نوح من الآية ٢٣ .

(٥) التنوين قراءة الأعمش . انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ٥ / ٣٧٦، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، والبحر المحيط ١ / ٨٢٨٦ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٨٩٤ .

(٧) البيت من الكامل، ونسب للمثلم بن رباح المُرِّيِّ في توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢٦، وخزانة الأدب ٨ / ٢٩٧، والمقاصد النحوية المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني - تحقيق: الدكتور/ علي فاخر وآخرين ص ١٨٥٢، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى (١٤٣١هـ)، وورد غير منسوب في شرح الأشموني ٣ / ١٧٤، ويروي "جزءاً" و"أجرًا" بدل "جرماً" والشاهد فيه تنوين "دنياً" حيث إن فيه رَدًّا على من يمنع صرف ما فيه ألف التأنث المقصورة للضرورة؛ لأنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص .

إلى كسر الأول لإقامة الوزن فَيَنُونُ، ثم يكسرُ، وقال بعضهم : ومقتضى ذلك أنه إذا لم يحتج لتنوينه لم يُنَوَّنْ .

واستثنى الكوفيون من صرف ما لا ينصرف للضرورة " أفعل مِنْ " ؛ لأنَّ حذف تنوينه إنما هو لأجل " مِنْ " فلا يجمع بينه وبينها، وذهب البصريون إلى جواز صرفه؛ لأنَّ المانع له من الصرف الوزن والوصف كـ " أحمر " لا " مِنْ " بدليل صرف " خيرٌ منه وشرُّ منه " لزوال الوزن .

وأجاز قومٌ صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد في الاختيار، وزعم آخرون أنَّ صرف ما لا ينصرف لغةً، وقال الأخفش : كأنها لغة الشعراء فجرت على ألسنتهم في الكلام^(١) .

وبالنظر في كتب توجيه القراءات نجد العلماء لا يخرجون عن القواعد التي أقرها النحاة سابقاً في صرف ما لا ينصرف، ويتحصل في توجيه صرف (سَلَسِيلاً) الأوجه التالية :

الأول : صُرِفَ للتناسب ؛ لأنه رأس آية، ومراعاة التناسب أمرٌ هامٌ عند العرب .
الثاني : صُرِفَ على لغة لبعض العرب وهم بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف وهي لغة الشعراء اضطروا إليها في الشعر، فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر، لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، فاحتملوا زيادة التنوين، فلما دخل التنوين دخل الصرف .
الثالث : أنه اسم أعجمي نكرة فانصرف^(٢) .

(١) انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٥ : ١٢٢٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٩، والتصريح ٢/ ٣٥٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٩، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - (دون تاريخ) .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ٥/ ٦٣، الناشر: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، ومعاني القراءات للأزهري =

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول بأنَّ ما وَجَّهَ به أبو بكر بن الأنباري (سَلْسِييَلًا) بالتونين

في قوله تعالى : ﴿ عَيْنَا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِييَلًا ﴾ (١) لم يخرج عما ذكره النحاة وأصحاب

كتب توجيه القراءات . فالوجه الأول الذي ذكره وهو أَنَّهَا صُرِفَتْ وهي مستحقة

للمنع من الصرف للتناسب لَأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ، ليكون ذلك أَخْفَ عَلَى اللِّسَانِ وَأَسْهَلَ

عَلَى الْقَارِئِ، واعترض عليه الزجاجيُّ بأنَّ الصرفَ ثَقِيلٌ والممنوع من الصرف

خَفِيفٌ، فكيف يجعل الثقل خفيفاً عَلَى اللِّسَانِ؟! وَأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ تَغْيِيرُ الْإِعْرَابِ وَمَا

يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ لِتَتَّفِقَ رِعْوَسُ الْآيَاتِ.

ثم أخذ الزجاجيُّ يُوجِّهُ صرف (سَلْسِييَلًا) بِمَا وَجَّهَهُ به أبو بكر بن الأنباري بعد

تغليطه فيه، وكما سبق في ذكر الأوجه التي ذكرها العلماء في توجيه القراءة بالصرف

أَنَّ التَّنَاسُبَ أَمْرٌ مُهِمٌّ عِنْدَ الْعَرَبِ، وقد عقد له الزركشي فصلاً قال فيه: " واعلم أنَّ

إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تَطَرَّدُ مُتَأَكِّدٌ جَدًّا، ومُعْتَبَرٌ في اعتدال نسق

الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في

مواضع (٢) .

= ٣/١٠٨، ١٠٩، والحجة للفارسي ٦/٣٤٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب

القيسي - تحقيق: الدكتور/ حاتم صالح الضامن ٢/٧٨٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

- الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ)، والبحر المحيط ١٠/٣٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٦٤،

٥٦٦، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي - تحقيق: محمد

حسين العرب ٢٩/٧٦، طبع: دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).

(١) سورة الإنسان الآية ١٨ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/١٥٦ : ١٦٢ .

ثم ذكر الزركشي اثني عشر وجهًا للخروج عن نظم الكلام من أجل التناسب العاشر منها جعله لصرف ما لا ينصرف، وذكر فيه الآيات المناظرة للآية موضع البحث .

ولعل أبا بكر بن الأنباري قصد بالتخفيف والسهولة ما يحدث في اللسان عندما يجري الكلام على نسقٍ واحدٍ، أي : عندما تكون الكلماتُ كُلُّها مصروفةً، أو رءوس الآيات كُلُّها مصروفةً .

وأقول أيضًا : إنَّ اعتراض الزجاجي على أبي بكر بن الأنباري في الجهة الثانية وتغليظه له فيها وهي ذهابه إلى أنَّ (سَلْسِيئًا) وصفٌ للعين وليس اسمًا لها، وبذلك يكون صرفه قياسيًا واعتراض الزجاجي عليه بأنَّ قوله تعالى: (تُسَمَّى) صريحٌ في أنَّه اسمٌ وليس وصفًا، أقول : يمكن دفع هذا بأنَّ (تُسَمَّى) بمعنى (تُوصَفُ)، ولا يحمل اللفظ على الحقيقة كما قال أبو حيان : " والظاهر أنَّ هذه العين تُسَمَّى (سَلْسِيئًا) بمعنى : (توصف) بأنَّها سلسلة في الاتساع سهلة في المذاق، ولا يحمل (سَلْسِيئًا) على أنَّه اسمٌ حقيقةً، لأنَّه إذ ذاك كان ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية، وقد رُوِيَ عن طلحة أنَّه قرأه بغير ألف، جعله علمًا لها، فإن كان علمًا فوجه قراءة الجمهور بالتونين المناسبة للفواصل " (١) .

والله أعلم .



٧- حكم المضارع بعد سقوط الفاء

الحديث في هذه المسألة عن حكم الفعل المضارع بعد سقوط الفاء السببية بعد الطلب، حيث يجوز فيه الجزم بشرط أن يقصد الجزاء، ويجوز فيه الرفع إن لم يقصد الجزاء.



قال أبو بكر بن الأنباري: "قولهم: "دَعْ فلانًا يَخِيسُ" : معناه: يلزم موضعه، والأصل فيه من خيس الأسد، وهو الموضع الذي يلازمه ويأويه، ويقال للموضع الذي يُحْبَسُ فيه الناس المُخَيِّسُ" (١).

قال الزجاجي: هذا التاويل غَلَطٌ، وليس يراد بقولهم: "يَخِيسُ" : يلزم مكانه، وكم من لازم مكانه يكون جليلاً مكرماً مهيباً، وإنَّما القول الصحيح: دَعُهُ يَخِسُ؛ بالجزم على جواب الأمر، أي: يَذُلُّ ويتغيَّرُ حاله، ومنه الإبل المُخَيِّسَةُ إنما هي المُدَلَّلَةُ التي تُحْبَسُ لِلنَّخْرِ أو القَسَمِ، وكذلك المُخَيِّسُ السَّجَنُ إنما هو موضع يَذُلُّ فيه الناس، وكذلك قول النابغة:

وَخَيْسَ الْجِنَّ (٢)

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣٤١.

(٢) جزء بيت من البسيط وتمامه:

وَخَيْسَ الْجِنَّ إِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَهُمْ
يَبْنُونَ تَدْمَرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعَمَدِ

وهو في ديوان النابغة الذبياني تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٢١، ناشر: دار المعارف. مصر. الطبعة الثالثة (دون تاريخ)، ومنسوب إليه في الحيوان للجاحظ ١٨٦/٦، ٢٢٣/٦، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ)، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ٥/ ١١، طبع: دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

و "تَدْمَرُ" مدينة بالشام فيها بناء لسليمان بن داود عليهما السلام. =

أي : ذَلَّلْهُم وَكَّرَهُمْ فِي الْعَمَلِ، وَالْخَيْسُ - مَوْضِعُ الْأَسَدِ - لَمْ يُسَمَّ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسَدَ لَزِمَهُ، وَإِنَّمَا الْخَيْسُ مَنِتُّ الطَّرْفَاءِ (١) وَأَنْوَاعُ الشَّجَرِ، وَالْأَسَدُ يَاوِي إِلَيْهِ لِيَسْتَتِرَ بِهِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ: " دَعَهُ يَخْيِسُ " عَلَى الْحَالِ، وَإِنْ شَتَّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، إِلَّا أَنَّ الْجَزْمَ هُوَ الْوَجْهُ " (٢)

المناقشة

ذكر أبو بكر الأنباري في نصه السابق أن قولهم : دَعُ فُلَانًا يَخْيِسُ بِالرَّفْعِ مَعْنَاهُ، يَلْزِمُ مَوْضِعَهُ، وَعَلَّطَهُ الزَّجَاجِيُّ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ: دَعَهُ يَخْيِسُ، بِالْجَزْمِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: دَعَهُ يَذَلُّ وَيَتَغَيَّرُ حَالُهُ، وَذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ: دَعَهُ يَخْيِسُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَالِ، أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، إِلَّا أَنَّ الْجَزْمَ هُوَ الْوَجْهُ .

والخلاف بين أبي بكر الأنباري والزجاجي في القول المذكور : " دَعُ فُلَانًا يَخْيِسُ أَوْ يَخْيِسُ " بَرَفْعِ الْمَضَارِعِ " يَخْيِسُ " أَوْ جَزْمِهِ مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ، وَالْجَزْمُ أَوْ الرَّفْعُ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَجِهَانِ جَائِزَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ ذَكَرَ النَّحَاةُ أَنَّ الْفَاءَ السَّبَبِيَّةَ إِذَا سَقَطَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ فَإِنَّ الْمَضَارِعَ يَجُوزُ جَزْمُهُ بِشَرَطِ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ، أَيِ يَكُونُ هَذَا الْمَضَارِعُ مُسَبَّبًا عَنْ ذَلِكَ الطَّلَبِ الَّذِي سَبَقَهُ بِأَنْوَاعِهِ

فَمِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ (٣). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْ

= والشاهد في قوله : " وَخَيْسِ الْجِنَّ " حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الْفِعْلَ " خَيْسَ " بِمَعْنَى " أَذَلَّ " .

(١) الطرفاء : وَالطَّرْفَاءُ: شَجَرٌ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٍ، مِنْهَا: الْأَثَلُ، انظر تاج العروس (باب الفاء

فصل الطاء)

(٢) مختصر الزاهر ٢ / ٣٤١، ٣٤٢ .

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٥١ .

لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿١﴾، وقول امرئ القيس :

قَفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ (٢)

ومثال النهي : " لا تعص الله يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ "، ومثال الدعاء : " رَبِّ وَفْقَنِي

أَطْعَكَ، ومثال التَّحْضِيضِ : أَلَا تَنْزَلُ تُصَبُّ خَيْرًا " ومثال التمني : " لَيْتَ لِي مَا لَا
أَنْفَقُ مِنْهُ "، ومثال الأمر الصريح غير الصريح، مثل الأمر المدلول عليه بالخبر مثل
قولهم : " اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ "، أي : لِيَتَّقِ، واسم الفعل، مثل : " نَزَالَ
أَكْرَمُكَ "، أي : انزل، وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع " إِنْ
لَا " في موضعه، وعليه فيجوز : " لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ " بالجزم ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى
يَصِحُّ مَعَ تَقْدِيرِ " إِنْ لَا "، فيصح أن يقال : إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ، ولا يصح
الجزم في : " لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ "، بل يجب الرفع ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُضِعَتْ " إِنْ لَا " لا
لا يصح المعنى فلا يقال : إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْجَزَاءَ، أَمَّا إِذَا لَمْ
يَقْصِدْ مَعْنَى الْجَزَاءِ جَازَ فِي الْمَضَارِعِ الرَّفْعُ إِمَّا عَلَى الْوَصْفِ، نَحْوَ قَوْلِكَ : " لَيْتَ لِي

(١) سورة الإسراء من الآية ٥٣ .

(٢) البيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس في ديوانه، تحقيق: مصطفى عبد الشافي ص ١١٠، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الخامسة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ونسب إليه في الجمل في النحو للخليل ٢٣٩٨، والكتاب ٢١٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٢/٥، ٣٦٧/٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣، والتذيل والتكميل ٨٨/٢، وتمهيد القواعد ١٩٩/١، وخزانة الأدب ٣٠٨/١، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزرّاف، محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٤٢/٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

والشاهد في قوله (قَفَا نَبِكِ) حيث جزم المضارع في جواب الأمر .

مالاً أنفق منه"، أو على الحال، أو الاستئناف، ويحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهم طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾ (١). أي: غير خائف، أو إنك لا

تخاف (٢).

تعقيب:

مما سبق يتبين أن أبا بكر بن الأنباري ذكر في قولهم: "دَعْ فلانًا يَخِيسُ" وجهًا واحدًا من الوجهين الجائزين في الفعل المضارع "يخيس" وهو الرفع ولم يذكر الوجه الآخر وهو الجزم "يَخْسُ" لسقوط الفاء، وقصد الجزاء، واعتراض الزجاجي عليه مؤيدًا بالأدلة، وبما ذكره النحاة في هذه المسألة المشهورة ولو اعتذر لأبي بكر بن الأنباري بأنه لا يرى فيه قصد الجزاء فَيَرُدُّ عَلَيْهِ بَأَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ، وهو قوله "معناه": "يَلْزَمُ مَوْضِعَهُ"، يُفْهَمُ مِنْهُ قِصْدُ الْجِزَاءِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عَلَيْهِ يَكُونُ: دَعْ فلانًا يَلْزَمُ مَوْضِعَهُ.

والله أعلم.

(١) سورة طه من الآية ٧٧.

(٢) انظر أوضح المسالك / ٤، ١٧٠، ١٧٣، وتوضيح المقاصد / ٣، ١٢٥٥، ١٢٦٠، والتصريح

٣٨٢ / ٢ وما بعدها، وهمع الهوامع / ٢، ٣١٥، ٣١٦.

٨- حذف ألف " ما " الاستفهامية إذا دخل عليها الجارُّ

الحديث في هذه المسألة عن حذف ألف " ما " الاستفهامية إذا دخل عليها الجارُّ سواءً أكان حرفاً أم اسماً، وحكم ذلك وجوباً أو جوازاً، وشروطه.

قال أبو بكر بن الأنباري : " قولهم : " لِمَ فعلت كذا وكذا ؟ " معناه : لَأَيِّ شَيْءٍ فعلته ، والأصل فيه لما فعلت ؟ فحوَّلوا " ما " في الاستفهام مع الخافض فجعلوه حرفاً واحداً ، واكتفوا بفتحة الميم من الألف فأسقطوها ، قال الله عز وجل : ﴿ لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ مَا نَحْنُ بِعَالَمِينَ ﴾ (١) . وكذلك إلامَ تنظر ؟ ، وحتامَ عناؤك ؟ " (٢) .

قال الزجاجي : هذا الذي ذكره من تحويل " ما " في الاستفهام مع الخافض وجعلهما حرفاً واحداً خطأ ؛ لأنَّ " ما " على حالها لم تحول عنه ، والخافض حرف معني (٣) . و " ما " اسم فكيف يصيران حرفاً واحداً ؟ ! ، وإنما القول في ذلك : إنَّ حذف منها في الاستفهام فرقاً بينه وبين الخبر في قولك : رغبت فيما رغبت فيه ، وقصدت لما تعلم ، وأما قول البصريين : إنَّ " لا " تجعل مع المنصوب بها بمنزلة اسمين جعلاً اسماً واحداً ، فإنَّما ذلك في ترك التنوين فقط ، وكذلك " أن " المفتوحة والمثقلة هما و ما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، لأنَّ معنى ذلك معنى المصدر ، لأنَّه كان لواحد منهما حال وجب نقلها عنه لدخول غيرها عليها كما زعم هو في انتقال " ما " مع الخافض ، ولو كان حذف الألف من " ما " مع الخافض لازماً - كما زعم -

(١) سورة النبا الآية ١ .

(٢) مختصر الزاهر ٢ / ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

(٣) حرف المعنى : كل كلمة تدل على معنى في غيرها ، وليس جزءاً من الكلمة ، أو بعضاً منها ، بل

هو كلمة مستقلة قائمة بذاتها .

اكتفاءً بالفتحة منها لكان يلزم حذفها في الخبر أيضاً لتلك العلة بعينها" (١) .

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نضبه السابق أنهم حوّلوا " ما " في الاستفهام مع الخافض فجعلوه حرفاً واحداً، واكتفوا بفتحة الميم من الألف فأسقطوها، واعترض الزجاجي عليه بأنّ تحويل " ما " في الاستفهام مع الخافض وجعلهما حرفاً واحداً خطأ؛ لأنّ " ما " على حالها لم تُحوّل عنه، والخافض حرف معنى، و " ما " اسم فكيف يصيران حرفاً واحداً، كذلك لو كان حذف الألف من " ما " مع الخافض لازماً اكتفاءً بالفتحة منها للزم حذفها في الخبر لتلك العلة بعينها .

وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة نجد النحاة يقررون أنّ " ما " الاستفهامية تحذف ألفها إذا دخل عليها جار سواء أكان هذا الجار حرفاً أم مضافاً، فمثال دخول حرف الجر عليها قوله تعالى: ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ يَمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (٦) .

ومثال الجر بالمضاف قولك : مجيء مَ جئتَ ؟ والأصل: جئتَ مجيء مَ ؟ وهو سؤال عن صفة المجيء، أي : على أيّ صفةٍ جئتَ ؟ ثمّ أحرّ الفعلُ، لأنّ الاستفهام له

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٥٤٣ .

(٢) سورة الحجر من الآية ٥٤ .

(٣) سورة النمل من الآية ٣٥ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٩١ .

(٥) سورة النازعات الآية ٤٣ .

(٦) سورة النبأ الآية ١ .

صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف .

وقد بيّن النحاة العلة في حذف ألف " ما " الاستفهامية عند دخول الجار عليها وهي الفرق بينها وبين " ما " الخبرية، وهي الموصولة مثل : سألت عمّا سألت عنه، أو الشرطية مثل : بما تفرح أفرح، ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويشتوا في الاستفهامية، لأنّ ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الخبرية فإنّها ليست بمتطرفة لفظاً وتقديراً ؛ لأنّها في حشو الصلة والشرط .

وذكر بعضهم العلة في اختصاص الجر بالحذف بأنهم لو حذفوا في حال النصب مثلاً لبقيت الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه؛ لأنّ الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة وقد ورد ثبوت ألف " ما " الاستفهامية في قول الشاعر :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ (١)

وذكر النحاة أنّ هذا ضرورة، وقال الأخفش : لغة، وقُرئ: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٢) بإثبات الألف (٣)، وحذف ألف " ما " الاستفهامية إذا جُرّت بالحرف واجبٌ إلا في

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه تحقيق د/ وليد عرفات ٢٥٨/١، طبع دار صادر، بيروت (٢٠٠٦م)، ومنسوب له في مغني اللبيب ٣٢٩/١، والتصريح ٦٣٤/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤/٤، وحاشية الخضري ١٧٨/٢ .

والشاهد في قوله (على ما قام) حيث أثبت ألف " ما " الاستفهامية مع دخول الجار، وذلك ضرورة وحكاة الأخفش لغة، ورواية الديوان : " ففيم تقول يشتمني " بحذف ألف " ما " الاستفهامية، وعليها فلا شاهد فيه .

(٢) سورة النبأ آية ١ .

(٣) قراءة أبيّ، وعبد الله، وعكرمة، وعيسى بن عمر. انظر البحر المحيط ٣٨٣/١٠



ضرورة الشعر، أو فيما قرئ به على أنه لغة كما سبق، أمّا إذا كانت مجرورةً بالاسم المضاف فقال الشاطبي: إنَّ الحذف ليس بلازم، بل يجوز الإثبات فيقال: مجيء ما جئت؟ إلا أن الأجد الحذف.

ويُشترطُ لحذف "ألف" ما "الاستفهامية ألا تركب مع "ذا" فإذا رُكبت مع "ذا" فقلت: لماذا جئت؟ لم تُحذف ألفها، لأنها تصبح حينئذٍ حشواً" (١).

تعقيب:

مما سبق يتبين أن "ما" الاستفهامية يجب حذف ألفها إذا دخل عليها حرف جر إلا في ضرورة الشعر، أو في لغة من لغات العرب كما حكى ذلك الأخفش، ويجوز حذف ألفها أو إثباتها إذا جرت بمضاف، وأن هذا الحذف للفرق بينها وبين "ما" الخبرية، وهذا الحذف مشروطٌ بالألا تركب مع "ذا"؛ لأنها لا تصبح في هذه الحالة

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٢/٣١٧، ٣١٨، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق/ علي أبو ملحم ص ١٨٦، ١٨٧، نشر: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/ ٢٦، الناشر: دار الصحابة للتراث (دون تاريخ)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د عبد الحميد هنداوي ١/ ١١٤، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. مصر. القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٣، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه للقرشي، تحقيق / علي بن سلطان الحكمي ٢/ ٤١٠، الناشر: الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة (١٤١٣هـ)، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٤٨٦، ١٤٨٧، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٨، ٣٣، والبرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٤/ ٣٤٥، ٣٤٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، والتصريح ٢/ ٦٣٤، ٦٣٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٦: ١٨، وحاشية الخضري ٢/ ١٧٨.

آخرًا، وما ذكره أبو بكر بن الأنباري لم يخرج عن هذا فقد ذكر أنهم حَوَّلُوا "ما" في الاستفهام مع الخافض فجعلوه حرفًا واحدًا، ولعلَّه يعني بقوله "فجعلوه حرفًا واحدًا" "ما" وحدها، ويقوي هذا إفراذ الضمير العائدِ عليها فلو قصد "ما" و "الخافض" معًا لقال : فجعلوهما "، ومما يقوي أنه يعني " ما " وحدها قوله : "فجعلوه حرفًا واحدًا" ولم يقل : اسمًا واحدًا، أو كلمة واحدة، ولعلَّه يعني بقوله : "واكتفوا بفتحة الميم من الألف فأسقطوها" أنهم جعلوا الفتحة على الميم دليلًا على الألف المحذوفة فرقًا بين الاستفهامية والخبرية، فلا داعي لما اعترض به الزجاجيُّ، ولو فرض أن كلامه يحتمل هذا فلا يكون كلامه هنا بدعًا مما قاله النحاة فقد ذكروا أن الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، وقد نصَّ أحدُهم على هذا في المسألة نفسها فقال : " ولم يحذفوا في حال النصب كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة (١) .

والله أعلم .



المبحث الثاني: تعقبات الزجاجي الصرفية

١- قياس جمع " أفعل " " فعلاء "

تتناول هذه المسألة الحديث عن جمع " أفعل " الذي مؤنثه " فعلاء "، حيث

يُنظَرُ فيه هل هو صفة أو اسم؟ فإذا كان صفةً جُمِعَ على " فُعَلٌ " يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإذا كان اسماً جمع مذكره على " فُعَلٌ "، ومؤنثه على " فَعَلَاوَاتٌ "

قال أبو بكر بن الأنباري: " ويقال في جمع " آدم " إذا كان نعتاً: هؤلاء

رجال أدم، ونساء أدماوات " (١).

قال الزجاجي: هذا غلطٌ، لا يقال: نساء أدماوات، لأنه إذا كان نعتاً قيل في

جمعه للرجال والنساء جميعاً: " أدم " يقال: رجال أدم ونساء أدم، وكذلك: رجالٌ

شقرٌ، ونساء شقرٌ، وجميع ما كان على " أفعل " و " فعلاء " نعتاً يستوي في الجمع،

فيقال: " فُعَلٌ " فيهما جميعاً، وإنما يقال: " فَعَلَاوَاتٌ " إذا كان اسماً كما قيل: (

لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ) (٢)؛ لأنه جُعِلَ اسماً، وكذلك لو سميت امرأة زرقاء أو

حمرآة لقلت في الجمع: " زَرَقَاوَاتٌ وَحَمْرَاوَاتٌ " (٣).

(١) مختصر الزاهر ٢/٢١٩، ٢٢٠.

(٢) الحديث رقم (٧١٨٥) في مصنف عبد الرازق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي

٤/١١٨، الناشر: المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)، ورقم (٩٤٠) في

مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين ٣/١٥٦، الناشر: مكتبة العلوم

والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الأولى (١٩٨٨م)، ورقم (٥٩٢١) في المعجم الأوسط

للطبراني تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني

٦/١٠٠، الناشر: دار الحرمين - القاهرة (دون تاريخ).

(٣) مختصر الزاهر ٢/٢٢٠.

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق أن جمع " آدم " إذا كان صفة هو " فُعَلٌ " للمذكر، و " فَعْلَاوَاتٌ " للمؤنث، وردَّ الزجاجيُّ عليه بأنَّه غَلَطٌ ؛ لأنَّ جمع " أفْعَلٌ " " فَعْلَاءٌ " إذا كان صفة هو " فُعَلٌ " يستوي في ذلك المذكر والمؤنث .



والزجاجيُّ في رأيه تابع للنحاة قديمًا وحديثًا، فهذا سيويه يقول في ذلك: " وَأَمَّا " أفْعَلٌ " إذا كان صفة فإنَّه يُكَسَّرُ على " فُعَلٌ " كما كَسَّرُوا " فَعُولًا " على " فُعَلٌ " ؛ لأنَّ " أفْعَلٌ " من الثلاثة وفيه زائدة، كما أنَّ " فَعُولًا " فيه زائدة وعدة حروفه كَعِدَّة حروف " فَعُولٌ "، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُثَقِّلُونَ فِي " أفْعَلٌ " فِي الْجَمْعِ الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ، وَذَلِكَ: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ، وَأَخْضَرٌ وَخُضْرٌ، وَأَبْيَضٌ وَبَيْضٌ، وَأَسْوَدٌ وَسُودٌ... والمؤنث من هذا يجمع على " فُعَلٌ " وذلك: حَمْرَاءٌ وَحُمْرٌ، وَصَفْرَاءٌ وَصُفْرٌ (١).

ثم ذكر سيويه أنَّ ما غلبت عليه الاسمية جُمِعَ مُؤَنَّثُهُ على " فَعْلَاوَاتٌ " فقال: " وليس شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ آخِرُهُ عِلْمَةٌ التَّأْنِيثِ يَمْتَنِعُ مِنَ الْجَمْعِ بِالتَّاءِ غَيْرُ " فَعْلَاءٌ " أفْعَلٌ " و " فَعْلَى فَعْلَانٌ "، ووافق الأسماء كما وافق غيرهنَّ من الصفات الأسماء، وقالوا: " بَطْحَاوَاتٌ " حيث استعمل استعمال الأسماء كما قالوا: صَحْرَاوَاتٌ (٢) وتبع سيويه المبرد (٣)، والزمخشري (٤)، وابن يعيش (٥) والرضي (٦)،

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٤ .

(٢) المصدر السابق ٣/ ٦٤٧ .

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٢١٥ .

(٤) انظر المفصل ١/ ٢٤١ .

(٥) انظر شرح المفصل ٣/ ٣٠٦ .

(٦) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد

محيي الدين عبد الحميد ٢/ ١٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٢ هـ -

والمرادي (١)، والشيخ خالد الأزهرى (٢).

وذكر ابن يعيش علة استواء المذكر والمؤنث في جمعهما على " فُعَل " فقال: "

وإنما اشتركا في الجمع ؛ لأنهما لما مُنعا الاشتراك الذي في " ضارِبٍ "، و" ضارِبَةٍ "

عَوْضا الاشتراك في الجمع، فقليل : " حُمْر " و" صُفْر " ؛ ولأنَّ المذكر والمؤنث
ض
يستويان في تأنيث الجمع، نحو : هي الرجال، وهي النساء" (٣)

تعقيب :

غَلَطَ الزجاجيُّ أبا بكرٍ بنَ الأنباريِّ في ذهابه إلى أنَّ " آدم " إذا كان نعتًا يقال في

جمعه " رجال أَدْمٌ " ونساء أَدْمَاوَات "، وإِنَّمَا يكون كذلك إذا كان اسمًا لا صفةً،

وقد ذكرتُ فيما سبق أنَّ الزجاجيَّ تابعٌ لجمهور النحاة قديمًا وحديثًا، ولكن يمكن أن

يعتذر لأبي بكر بن الأنباري بأنَّه نظر إلى جانب الاسمية في " آدم "، وأنَّه غلبت عليه

الاسمية وإن وُصِفَ به .

والله أعلم



(١) انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨٣ .

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٣٠٦ .

٢- حكم الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها

تتناول هذه المسألة الحديث عن الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها، حيث يجوز فيها التحقيق، نحو: سَأَلْ، ويجوز التخفيف بجعلها بينَ بينَ، نحو: بَأْسٌ تقول فيها: باس، ويجوز عند قوم البدل، نحو: قَرَأْتُ، تقول فيها: قَرَيْتُ



قال أبو بكر بن الأنباري: "قولهم: "قد واطيتُ فلاناً على كذا وكذا، معناه: وافقته عليه، والمواطاة: الموافقة، وفيه ثلاثة أوجه: يقال: واطأتُ فلاناً على كذا وكذا، وهو مذهب التحقيق في الهمز، وواطأتُ فلاناً، وهو مذهب التليين في الهمز، وواطيتُ فلاناً، وهو مذهب الانتقال من الهمز إلى الياء، فواطيت على مثال: قَاضِيَةٌ وَرَامِيَةٌ" (١).

قال الزجاجي: أمَّا واطيتُ بالياء فلا يجيزه البصريون، وهو عندهم لحنٌ قبيحٌ، وقد جعله ابتداءً البابِ على لفظ العامة، وأمَّا الوجهانِ الآخرانِ فجائزان، ولا يجوز عندهم الانتقال من مثل هذا إلى الياء إلا في مواضع التخفيف على ما بينته في كتاب الحروف في أحكام الهمز (٢)، فأما هذا فغير جائز (٣).

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق أن قولهم واطيت فلاناً على كذا وكذا معناه: وافقته على كذا وكذا، وذكر أن فيه ثلاثة أوجه: أولها: واطأت بتحقيق الهمزة، ثانيها: واطات وذلك بتسهيلها وجعلها بين بين، ثالثها: واطيت بإبدالها ياءً مثل: قاضيت وراميت، واعترض الزجاجي على الوجه الثالث بأنه غير جائز عند البصريين، وأنه عندهم لحنٌ قبيحٌ، ولا يجوز الانتقال من الهمزة الساكنة المفتوح ما

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) بحثت عن ذلك في كتاب "معاني الحروف" المطبوع للزجاجي فلم أعثر عليه، وليس فيه حديثٌ عن أحكام الهمز.

(٣) مختصر الزاهر ٢/ ٣٠١.

قبلها إلى الياء إلا في مواضع من التخفيف بينها في موضعها.

وما ذكره الزجاجي من جواز الوجهين الأول والثاني وعدم جواز الثالث عند البصريين تابع فيه للنحاة حيث يقول سيبويه في باب الهمز: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

ض
فالتحقيق قولك: قرأتُ، ورأسُ، وسألُ، ولؤمُ، وبسُ، وأشباه ذلك، وأما

التخفيف فتصير الهمزة فيه بينَ بينَ، وتبدلُ، وتحذفُ، وسأبين ذلك إن شاء الله^(١).

وفي مواضع تخفيف الهمزة المتعددة التي ذكرها سيبويه والتي تنطبق على هذه المسألة موضع الدراسة وهو تخفيف الهمزة إذا كانت ساكنة وكان ما قبلها مفتوحاً قال: "وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في: رأسُ وبأسُ وقرأتُ، رأسُ وبأسُ وقرأتُ" (٢).

والرأي الذي اعترض عليه الزجاجي، وذكر أن البصريين لا يجيزونه ويرونه لحناً قبيحاً أشار إليه المبرد في المقتضب فقال: "واعلم أن قوماً من النحويين يرونَ بَدَلَ الهمزة من غير علة جائزاً، فيجيزون: قرئتُ، واجترئتُ في معنى: قرأتُ واجترأتُ، وهذا القول لا وجه له عند أحدٍ ممن تصحَّح معرفته، ولا رسم له عند العرب" (٣).

(١) الكتاب ٣/ ٥٤١ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٣، وانظر المقتضب ١/ ٢٩٤، والأصول في النحو ٢/ ٣٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله نبهان ٢/ ٤٤٣، طبع: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢، وهمع الهوامع ٣/ ٤٣١ .

(٣) المقتضب ١/ ٣٠٢، وانظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق: علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الحلیم النجار ١/ ٦٧٠، ٢/ ١٧٣، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف - جمهورية

مصر العربية (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)

ثم ذكر المبرد أن هؤلاء نقضوا رأيهم فقال : " وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون في مضارع : قرئت فقالوا : أقرأ " فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ، لأنَّ مَنْ قلب الهمزة فأخلصها ياءً لَزِمَهُ أَنْ يقول : يُقْرِي ، كما تقول : " رَمَيْتُ أَرْمِي " ؛ لأنَّ فَعَلَ يَفْعَلُ إِنَّمَا يكون في حروف الحلق " (١) .

تعقيب :

مما سبق يظهر أن (واطيت) من قولهم : واطيت فلاناً في كذا وكذا فيه ثلاثة أوجه :

الأول : تحقيق الهمزة : واطأت .

الثاني : تسهيل الهمزة ، أي : جعلها بين بين : واطات .

وهذان الوجهان جائزان عند جمهور النحاة .

الثالث : إبدال الهمزة ياءً ، أي : الانتقال من الهمز إلى الياء (واطيت) ، وهو

رأي أبي بكر الأنباري تبعاً لفريق من النحاة ، واعترض عليه الزجاجيُّ بأنَّ البصريين لا يجيزونه وهو عندهم لحنٌ قبيحٌ ، وهو في ذلك تابعٌ لجمهور النحاة في اعتراضهم على هذا الوجه الذي وصفه المبرد بأنه قولٌ لا وجه له عند أحدٍ ممن تصحَّ معرفته ، ولا رسم له عند العرب ، وذكر أيضاً أنَّ أصحابه نقضوا رأيهم بأنفسهم عندما سُئِلوا عن قولهم في مضارع " قرئت " فقال : " أقرأ " ولو تمسكوا برأيهم للزمهم أن يقولوا " يُقْرِي " ، واعتراضُ الزجاجيِّ مُؤَيَّدٌ بالأدلة مما يجعله راجحاً على رأي أبي بكر بن الأنباري .

والله أعلم .



٣- حكم الهمزة المتحركة المسبوقة بحرف مدّ

تتناول هذه المسألة الحديث عن الهمزة المتحركة التي قبلها حرف مدّ، حيث

إِنَّهَا تُبَدَّلُ يَاءً إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ، نحو قولك : خَطِيئَةٌ فِي خَطِيئَةٍ، وَالنَّبِيُّ فِي النَّبِيِّ، وتبدل

وَأَوْ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا وَاوٌ، نحو قولك : مَقْرُوءٌ وَمَقْرُوءَةٌ فِي مَقْرُوءٍ، وَمَقْرُوءَةٌ، وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا

أَلْفٌ جَعَلَتْ بَيْنَ بَيْنَ، نحو قولك : هِبَاءَةٌ فِي هِبَاءَةٍ، وَمَسَائِلٌ فِي مَسَائِلٍ، وَجَزَاءٌ أُمَّه فِي

جَزَاءٌ أُمَّه.

قال أبو بكر في اشتقاق النبي - صلى الله عليه وعلى آله (١) - : " جائز أن يكون

معناه الرفيع الشأن العالي بالأمر، أخذ من النبوة، وهي ما ارتفع من الأرض، ويجوز

أن يكون سُمِّيَ نَبِيًّا لبيان أمره ووضوح خبره أُخِذَ مِنَ النَّبِيِّ وَهُوَ عِنْدَهُمُ الطَّرِيقُ، قال

الْقَطَامِيُّ :

لَمَّا وَرَدَنَ نَبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا مُسْحَنَفِرٌ كَخَطُوطِ السَّيْحِ مُنْسَجِلٌ (٢)

(١) مختصر الزاهر ٢/ ٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان القطامي ن تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب ص

٢٧، الناشر: دار الثقافة. بيروت. الطبعة الأولى (١٩٦٠م)، ومنسوب إليه في جمهرة أشعار

العرب في الجاهلية والإسلام لأبي الخطاب القرشي تحقيق: د. محمد علي الهاشمي ص

٨٠٨، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية

(١٤٠١هـ-١٩٨١م)، والمعجم والمحيط الأعظم (نوب)، ولسان العرب (باب الألف فصل

النون)، وتاج العروس (باب الواو فصل النون)، والشاهد في قوله "نَبِيًّا" حيث استشهد به

أبو بكر بن الأنباري على أن المراد به الطريق، ورد ذلك الزجاجي بأن المراد به موضع بعينه.

وقال الآخر :

فَأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَاقَ الْحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ (١)

قال الزجاجي : هذا الوجه غير مستقيم ولا صحيح، لأنَّ النبيَّ في شعر القطاميِّ موضعٌ بعينه معروفٌ، وليس من أسماء الطرق، وكيف يكون من أسماء الطرق وهو يقول : " لَمَّا وَرَدْنَا نَبِيًّا "، وقد كانت قبل وروده على طريق، فكأنه قال: لَمَّا وَرَدْنَا طريقًا، وهذا لا معنى له، إلا أن يكون أراد طريقًا بعينه في مكان مخصوص، فيرجع إلى ما قلنا .

والرواية في الشعر الذي ذكره إنما هي :

عَلَى السَّيِّدِ الضَّخْمِ لَوْ أَنَّهُ يُقُومُ عَلَى ذِرْوَةِ الثَّاقِبِ

لَأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَاقَ الْحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ

وهو موضع بعينه (٢) .

قال [أبو بكر] : ويجوز أن يكون سُمِّيَ نَبِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ، أَي

(١) البيت من المتقارب، وهو لأوس بن حجر في ديوانه تحقيق: د.محمد يوسف نجم ص ١١، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب - الطبعة الرابعة (دون تاريخ)، ومنسوب إليه في إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب ١/ ٥٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي لأبي عبيد البكري - تحقيق: عبد العزيز الميمني ١/ ٦٦١، طبع: دار الحديث - بيروت - الطبعة الثانية (١٩٨٤ م)، ولسان العرب (باب الباء فصل الكاف) وورد في اللسان (باب الميم فصل الراء) بلا نسبة.

والشاهد في قوله: " النَّبِيُّ " حيث استشهد به أبو بكر بن الأنباري على أن المراد به الطريق، وردَّه الزجاجي بأن المراد به موضعٌ معينٌ .

(٢) مختصر الزاهر ٢/ ٤٢٠، ٤٢١ .

: يخبر عنه فترك همزه، وقد همزه نافع في جميع القرآن^(١)، والاختيار ترك همزه، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ)^(٢)، فأنكر الهمز؛ لأنه لم يكن من لغته، لأن مذهب قريش وأهل الحجاز ترك الهمز فيه^(٣).

قال الزجاجي: الأكثر - كما قال - في اللغة ترك الهمز في النبي، وهمزه جائزٌ ض جيدٌ بالغ، يكون من أنبأ عن الله - عزَّ وجلَّ - أي: أخبر عنه، ولم يكن ليقرأ نافع وغيره بالهمز إلا وهو صحيح المعنى، فأما احتجاج من احتج بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (لَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ) فإنه حديثٌ مرسلٌ والأثبت في ذلك قول العباس - رضي الله عنه - له صلى الله عليه وعلى آله .

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا^(٤)

(١) انظر كتاب السبعة في القراءات ص ١٥٧، ١٥٨، ومعاني القراءات ١/ ١٥٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٨٧.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفیٰ عبد القادر عطا. الناشر: دار الکتب العلمیة - بیروت. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) (٢/ ٢٥١ ح ٢٩٠٦) بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا نبي الله، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " لَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ " وقال صحيح علي شرط الشيخين، وخالفه الذهبي فقال: بل منكرٌ لا يصحُّ.

(٣) مختصر الزاهر ٢/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان العباس بن مرداس السلمی، جمع و تحقیق د. يحيى الجبوري ص ١٢٢، الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ونسب إليه في الكتاب ٣/ ٤٦٠، وشرحه للسیرافي تحقیق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي ٤/ ٢٠٠، الناشر: دار الکتب العلمیة (دون تاریخ)، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ١/ ٣٢٨، الناشر: دار الکتب العلمیة (دون تاریخ)، وشرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، تحقیق: الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين = وآخرين ٩/ ٨٣، الناشر: معهد البحوث العلمیة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، وورد بلا نسبة في المقتضب

وهذا جمع " نَبِيٌّ " بالهمز، فهذا، والاشتقاق، وقراءة أهل المدينة يُثَبِّتُ فيه

الهمز، ويكون تركُّ همزِهِ بعد ذلك على التخفيف (١).

المناقشة



ذكر أبو بكر في المراد من النبي ثلاثة أوجه : أولها : أنَّ المراد منه الرفيع الشأن أُخِذَ من النبوة وهو المكان المرتفع من الأرض، ثانيها : أنَّ المراد به الطريق وسمي نَبِيًّا لبيان أمره ووضوح خبره، ثالثها : أنَّ المراد به المُخْبِرُ، أي : المُنبِئُ عن الله - عزَّ وجلَّ - مأخوذ من الإنباء بمعنى الإخبار، ثم تُرِكَ همزُهُ، وقد همزه نافعٌ في جميع القرآن، ولكنَّ تركُّ الهمزِ أولى وأرجحُ من الهمزِ لحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - السابق الذي أنكر فيه الهمز لكونه ليس من لغته ؛ لأنَّ لغة قريش وأهل الحجاز تركُّ الهمز فيه، واعترض الزجاجي على الوجهين : الثاني والثالث من الأوجه التي ذكرها أبو بكر، فاعترض على الوجه الثاني بأن الشعر الذي أورده أبو بكر بن الأنباري ليس المراد فيه بالنَّبِيِّ اسمًا من أسماء الطرقِ إنّما المراد به موضعٌ بعينه، واعترض على الوجه الثالث بأنَّ تركُّ الهمز هو الأكثر في اللغة كما قال أبو بكر بن الأنباري، ولكنَّ الهمز جَيِّدٌ بالغٌ لأنَّ الحديث الذي أورده أبو بكر دليلًا على إنكار الرسول - صلى الله عليه وسلم - الهمز حديثٌ مرسلٌ، كذلك لم يكن ليقرأ نافعٌ وغيرُهُ بالهمز إلا وهو صحيح المعنى، كذلك ورد في شعر العباس مخاطبًا الرسول - صلى الله عليه وسلم - جمعُ " النَّبِيِّ " بالهمز على " النَّبَاءِ " ولم ينكر عليه الرسول

١٦٢ / ١، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١٠٨، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٩٠، والشاهد فيه

جمع " نَبِيٌّ " بالهمز على " نُبَاءٌ " ففيه دليل على أنه مخفف من " نَبِيٌّ " المهموز، ثم إبدلت الهمزة ياءً .

(١) مختصر الزاهر ٢ / ٤٢٢ .

ذلك فكل الأدلة السابقة تُثبِتُ في النَّبِيِّ الهمزَ، ويكون ترك الهمز على التخفيف .

وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة نجد أنَّ الهمزة المتحركة التي قبلها حرف مدّ تبدل إذا كان قبلها واو أو ياء، فتبدل واوًا إذا كان قبلها واو، وتبدل ياءً إذا كان قبلها ياءً، وإذا كان قبلها ألف جعلت بينَ بينَ .

يقول سيبويه في الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألفٌ : " وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف، لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفاً غيرها فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها؛ لأنه ليس من كلامهم أن يُعَيَّرُوا السواكن، فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلامٌ كثيرٌ من حدِّ كلامهم ... والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بينَ بينَ، لأنها مدٌّ، كما تحتل أن يكون بعدها ساكنٌ، وذلك قولك في هبأة : هبأة، وفي مسائل : مسایل، وفي جزاء أمه : جزاؤ أمه" (١).

يُلحظُ من نص سيبويه السابق أن الهمزة المتحركة بعد الألف خُفِّفَتْ بجعلها بينَ بينَ، فَبُجِعِلت بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فجعلت المكسورة بين الألف والهمزة كما في : هبأة، وجعلت بين الياء والهمزة كما في : مسایل، وجعلت بين الواو والهمزة كمات في : جزاؤ أمه" (٢) .

وقال سيبويه في الهمزة المتحركة التي قبلها واو أو ياءٌ : " وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة ... أُبَدِلَ مكانها واوٌ إن كانت بعد واو، وبياءٌ إن كانت بعد ياء ... وذلك قولك في خطيئة : خَطِيئة، وفي النَّسِيء : النَّسِيءُ يا فتى، وفي

(١) الكتاب ٣/٥٤٦، ٥٤٧ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٢/٤٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٤٥ .

مَقْرُوءٌ، وَمَقْرُوءَةٌ : هذا مَقْرُوءٌ ومَقْرُوءَةٌ، وفي أَفْيَسٍ، وهو تحقير أَفْؤَسٍ : أَفْيَسٌ، وفي بَرِيئَةٍ : بَرِيئَةٌ، وفي سُؤْيَلٍ وهو تحقير سائلٍ : سُؤْيَلٌ (١) .

وبعد هذه القواعد العامة التي تحدث عنها سيبويه في كيفية تخفيف الهمزة المتحركة بعد أحرف اللين نجدته يتكلم عن (النَّبِيِّ) خاصة فيقول : " فَأَمَّا " النَّبِيُّ " فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ، فَمَنْ قَالَ " النَّبَاءَ " قَالَ : كَانَ مُسَيِّمَةً نُبِيِّ سَوْءٍ، وَتَقْدِيرُهَا : " تُبَيِّعُ "، وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا (٢)

ذا القياس، لأنه مما لا يلزم، ومن قال : أنبياء قال : نبي سَوْءٍ كما قال في عيد حين قالوا أعياد : عييد ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء، قال في : " عيد " حين قالوا " أعياد " : " عِيِيدٌ "، وذلك لأنهم ألزموا الياء، وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت ؛ وذلك قولك : كان مُسَيِّمَةً نُبُوئُهُ نُبِيئَةٌ سَوْءٍ ؛ لأنَّ تكسير النُّبُوَّةِ عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَنَا، لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ لَا يَلْزِمُهُ الْبَدَلُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ : تَنَبَّأَ مُسَيِّمَةً ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَنْبَاءٍ (٣) .

وقال سيبويه في موضع آخر متحدثاً عن " نَبِيٍّ " و" بَرِيئَةٍ " : وقالوا : نَبِيٌّ " و" بَرِيئَةٌ، فَأَلْزَمَهَا أَهْلُ التَّحْقِيقِ الْبَدَلَ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوَهُمَا يَفْعَلُ بِهِ ذَا إِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ يَحْقُقُونَ : نَبِيٌّ وَبَرِيئَةٌ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٧، وانظر الأصول في النحو ٢/ ٣٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٤٤

(٢) سبق ص ١١٤٨ .

(٣) الكتاب ٤/ ٤٦٠، وانظر الحجة للقراء السبعة ٢/ ٨٨، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه

ردى " (١) .

وذكر الفارسي سبب استرداء سيويه التحقيق في نبي وبريئة فقال: " وإنما استرداه ؛ لأنَّ الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك الأصل كالمفروض، فَرُدُّوْ عِنْدَهُ ذَلِكَ لِاسْتِعْمَالِهِمْ فِيهِ الْأَصْلَ الَّذِي قَدْ تَرَكَه سَائِرُهُمْ، لِأَنَّ ض النَّبِيَّ الهمز فيه غير الأصل " (٢) .

وقد نسب الجوهري، وتبعه الفارسي إلى أبي زيد الأنصاري ذهابه إلى أنه مشتق من الطريق، ورَدَّه الفارسيُّ بأنَّه مشتقُّ من " النَّبَأُ " الذي هو الخبر، كأنَّه المُخْبِرُ عن الله سبحانه وتعالى (٣)

ثم أخذ الفارسي يدلل بعد ذلك على أنَّ الأرجح والأقوى في " النَّبِيَّ " كونه من النبأ بطرح السؤال تلو الآخر، والإجابة عنه فطرح سؤالاً فقال: " فإن قلت : لم لا يكون من " النَّبَاؤَة " ؟ أو يجوز فيه الأمران، كونه من " النَّبَاؤَة " أو من " النَّبَأُ " ؟ كما جاز في " عِصَّة " أن يكون من الواو، ومن الهاء، وأجاب بأنَّ القول في " النَّبِيَّ " ليس كالقول في " العِصَّة " ؛ لأنَّ سيويه زعم أنَّهم يقولون في تصغير " النَّبَاؤَة " : كَانَ مُسَيْلِمَةٌ نُبُوَّتُهُ نُبِيَّةٌ سَوَاءٌ، وكُلُّهُمْ يَقُولُ : تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةٌ فَلَوْ كَانَ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مَا أَجْمَعُوا عَلَى " تَنَبَّأَ " و " النَّبِيَّةَ " بل جاء فيه الأمران : الهمز، وحرف اللين، فاتفاقهم على " تَنَبَّأَ " و " النَّبِيَّةَ " دليلٌ على أنَّ اللام همزة (٤) .

وذكر من الأدلة أيضًا التي ترجح كونه من " النَّبَأُ " أنَّ المُخْبِرَ عن الله - عزَّ وجلَّ

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٥، وانظر الحجة للقراء السبعة ٢ / ٩١ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٩١ .

(٣) انظر الصحاح (باب الهمزة فصل النون)، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٨٨ .

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ٢ / ٨٨، ٨٩ .

- يُوحِي إِلَيْهِ الْمُبَلِّغُ عَنْهُ نَبِيٌّ وَرَسُولٌ، فَهَذَا الْأِسْمُ أَخْصُّ بِهِ وَأَشَدُّ مِطَابَقَةً لِلْمَعْنَى الْمَقْصُودِ إِذَا أُخِذَ مِنْ " النَّبَأُ " (١).

ثم طرح سؤالاً آخر وأجاب عنه يقوي كونه من " النَّبَأُ " أيضاً فقال: فلم لا تستدلّ بقولهم في جمعه " أنبياء " على جواز الأمرين في اللام من " النبي " ؟ لأنهم قالوا: أنبياء ونبأ، وأجاب عن ذلك بأن ما ذكر لا يدل على جواز الأمرين فيه، لأنَّ أنبياء إنما جاء ؛ لأنَّ البدل لما لزم في " نَبِيٍّ " صار في لزوم البدل له، كقولهم: " عيد وأعياد " فكما أنَّ " أعياداً " لا تدل على أنَّ " عيداً " من الياء، لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل أنبياء على أنَّ " النَّبِيَّ " من " النَّبَاةُ "، ولكن لما لزم البدل جعل بمنزلة " تَقِيٍّ وَأَنْقِيَاءٍ " و " صَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءٍ " فلما لزم صار كالبرية والخاوية، ونحو ذلك مما لزم الهمز فيه حرف اللين بدلاً من الهمز، فالدليل على أنه من الهمز قائم، ولكن صار قول من حقق الهمزة في " النَّبِيَّ " كرد الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نحو ماضي " وَرَرَ " و " وَدَعَ " فمن هنا كان الأكثر فيه التخفيف (٢).

ثم ذكر الفارسي حجة من همز " النَّبِيَّ " فقال: " فالحجة لمن همز " النَّبِيَّ " أن يقول: هو أصل الكلمة، وليس مثل " عيد " الذي قد أُلزِمَ البدل، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في كلامهم، ولم يبدلوها، كما فعل أكثرهم فإذا كان الهمز أصل الكلمة وأتى به قومٌ في كلامهم على أصله لم يكن كماضي " يَدَعُ "، ونحوه مما رُفِضَ استعماله وأُطْرِحَ " (٣).

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٢/ ٩٠ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ٩٠، ٩١ .

(٣) انظر المصدر السابق ٢/ ٩١ .



وَضَعَفَ الفارسي إسناد حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي قال فيه لمن قال له يا نبي الله: (لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ)، وذكر أن مما يقوي تضعيفه أن من مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله:

يَا خَاتَمَ النَّبِيَّاءِ (١).....

لم يُؤثَر فيه إنكارٌ فيما علمنا، ولو كان في واحده إنكار لكان الجمع كالواحد، وذكر أيضًا أننا لم نعلم أنه - عليه السلام - أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم (٢).

ثم ذكر الفارسي حجة من أبدل ولم يحقق فقال: " ولمن أبدل ولم يحقق أن يقول: مجئ الجمع في التنزيل على " أنبياء " يدل على أن الواحد قد ألزم فيه البدل، وإذا ألزم فيه البدل ضَعَفَ التحقيق " (٣).

تعقيب:

مما سبق يتبين أن في اشتقاق " النبي " بالياء دون همز الأوجه الآتية :
الأول : أنه مشتق من قولهم : نبأت على القوم إذا طلعت عليهم، ونبأت من أرض إلى أرض إذا خرجت من هذه إلى هذه، ونُسب إلى أبي زيد الأنصاري وذكره أبو بكر بن الأنباري، وردّه الزجاجي، والفرسي.

الثاني : أنه مشتق من النباوة وهو المكان المرتفع من الأرض وهو أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه، وذكره أبو بكر بن الأنباري، وَضَعَفَهُ الفارسي .

الثالث : أنه مُسَهَّلٌ من " النبي " بالهمز، لأنَّ الهمزة وقعت متحركة بعد ياء

(١) سبق ص ١١٤٨ .

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة : ٩٢ / ٢ .

(٣) المصدر السابق ٩٢ / ٢ .

المد فَسَّهَلَتْ بِإِبْدَالِهَا يَاءً، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيبويه وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: تَنْبَأُ مُسَيْلِمَةُ بِالْهَمْزِ، وَكَذَلِكَ مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "كَانَ مُسَيْلِمَةُ نُبُوْتُهُ نُبَيْتَهُ سَوْءٌ" بِالْهَمْزِ أَيْضًا، فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ أَصْلَهُ الْهَمْزُ، وَهَذَا الْوَجْهَ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَالْفَارَسِيُّ



أَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ "النَّبِيِّ" بِالْهَمْزِ فَعَلَى أَنَّهُ مِنْ "أَنْبَأَ" بِمَعْنَى أَخْبَرَ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ تَرْكُ الْهَمْزِ مُسْتَدَلًّا، وَوَافِقَهُ الزَّجَاجِيُّ عَلَيَّ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي اللُّغَةِ تَرْكُ الْهَمْزِ، وَلَكِنَّ الْهَمْزَ جَيِّدٌ بِالْغُ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيَّ هَذَا بِأَنَّ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ ضَعْفًا، كَذَلِكَ مَا وَرَدَ مِنْ جَمْعِهِ عَلَيَّ "نُبَاءً" فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: "يَا حَاتِمَ النَّبَاءِ"، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْهَمْزَ أَيْضًا عِنْدَ الزَّجَاجِيِّ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ بِالْهَمْزِ وَلَوْلَا أَنَّهُ صَحِيحٌ مَا قَرَأَ بِهِ .

وَالْأَرْجَحُ فِي ذَلِكَ رَأْيَ الزَّجَاجِيِّ، لِأَنَّهُ مُؤَيِّدٌ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزِ فِي مَا حَكَاهُ سَيبويه عَنِ الْعَرَبِ، وَلِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: "وَقَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ: قَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءٌ وَإِدْغَامُهَا فِي: "نَبِيِّ وَبَرِيَّةٍ" غَيْرُ صَحِيحٌ لِثُبُوتِ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، فَإِنَّ نَافِعًا يَقْرَأُ "النَّبِيُّ" بِالْهَمْزِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَنَافِعًا وَابْنَ ذَكْوَانَ يَقْرَأَانِ: "الْبَرِيَّةُ" بِالْهَمْزِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَوْ قِيلَ: قَلْبُ هَمْزَةِ نَبِيِّ وَبَرِيَّةٍ كَثِيرٌ لَكَانَ أَوْلَى" (١).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ



(١) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ١/٦٨٧، ٦٨٨، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ) -

٤- إبدال ثاني الحرف المُشَدَّدِ ياءً

الحديث في هذه المسألة عن الحرف المضعف حيث يُقلَّبُ الحرفُ الثاني منه ياءً استثقلاً للتضعيف، نحو: تَظَنِّيتُ، وَتَسَرَّيْتُ، فَإِنَّ أَصْلَهُمَا: تَظَنَّنْتُ، وَتَسَرَّرْتُ.

قال أبو بكر بن الأنباري (١): وقولهم: "عَبْدُ قَيْنٍ" قالوا: هو الذي مُلِكَ هو وأبواه، فَإِنَّ مُلِكَ وحده قيل له: عَبْدٌ مَمْلُوكَةٌ.

والقَيْنُ مأخوذٌ من القَيْنِيَّةِ عن بعض أهل اللغة، والقَيْنِيَّةُ أصلُ المالِ والمِلْكِ، من

قوله عز وجل: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ (٢).

قال الزجاجي: " هذا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ القَيْنَّ صحيح اللام وعينه ولامه نونان، والقَيْنِيَّةُ من ذوات الياء، لامها ياءٌ، وإنما تُجَعَلُ ذوات التضعيف مردودةً إلى الياء استثقلاً للتضعيف، فأما ذوات الياء فلا تُرَدُّ إلى المُضَعَّفِ الصحيح اللام " (٣)

المناقشة

ذكر أبو بكر بن الأنباري في نصه السابق أَنَّ " القَيْنَّ " العبد الذي ملك وأبواه، وأنه مأخوذٌ من القَيْنِيَّةِ كما رُوِيَ عن بعض أهل اللغة، والقَيْنِيَّةُ أصلُ المالِ والمِلْكِ . واعترض عليه الزجاجي بأنَّ هذا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ " القَيْنَّ " عينه ولامه نونان، والقَيْنِيَّةُ لامها ياء، وإنما ينبغي أن يرد المضعف إلى ذي الياء استثقلاً للتضعيف، ولا يرد ذو الياء إلى المضعف صحيح اللام .

وبالرجوع إلى المصادر في هذه المسألة نجد العلماء يذكرون أن الحرف المضعف يقلب الثاني منه ياءً استثقلاً للتضعيف، وفي ذلك يقول الخليل بن أحمد:

(١) مختصر الزاهر ٢/ ١٠٢ .

(٢) سورة النجم الآية ٤٨ .

(٣) مختصر الزاهر ٢/ ١٠٢، ١٠٣ .

"وكذلك تفعل العرب إذا اجتمع حرفان من جنسٍ واحدٍ جعلوا مكانه حرفاً من غير ذلك الجنس، من ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ﴾ (١) معناه: دسها، ومثله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾ (٢) يتمطط فحولت السين والطاء ياء، قال العجاج:

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ (٣)

أراد تَقْضَى، فحول الضاد ياءً فاعلم " (٤) .

وبسط العلماء من بعد الخليل القول في المسألة، منهم ابن جني الذي أفاض في ذلك وهو يتحدث عن الاحتمالات التي يحتملها أصل كلمة " ذُرِّيَّة " حيث ذكر أن من ضمن هذه الاحتمالات أن تكون على وزن " فُعَيْلَة " كـ " مُرِّيْقَة " وأصلها ذُرِّيْرَة، فلما كثرت الراءات أبدلوا الآخرة ياءً وأدغموا فيها ياء فُعَيْلَة التي قبلها، ومثل هذا مما أبدل فيها أحد الأمثال ياء هرباً من تكرارها . تَطْنَيْتُ، وَتَسْرَيْتُ، وَتَلَعَيْتُ مِنَ اللَّعَاةِ وَقَصَّيْتُ أَظْفَرِي، وَتَقْضَيْتُ مِنَ الْفِضَّةِ . وَتَقْضَيْتُ مِنَ الْإِنْقِضَاضِ، وَأصل هذه الكلمات : تَطْنَنْتُ وَتَسْرَرْتُ، لَأَنَّهُ مِنَ السُّرِّيَّةِ فِيمَنْ أَخَذَهَا مِنَ السَّرِّ وَهُوَ النِّكَاحُ،

(١) سورة الشمس الآية ١٠ .

(٢) سورة القيامة الآية ٣٣ .

(٣) البيت من الرجز، وهو في ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه . تحقيق: د. عبدالحفيظ السطلي ١/ ٤٢، الناشر: مكتبة أطلس . دمشق (دون تاريخ)، ونسب له في الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٨١، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ١/ ٢٤٨، الناشر: مكتبة لبنان . الطبعة الأولى (١٩٩٦م)، وورد غير منسوب في تهذيب اللغة (قض) والخصائص ٢/ ٩٢، والمحتسب ١/ ١٥٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٢٧ .

والشاهد في قوله : (تَقْضِي) فإن أصله (تَقْضَى) بثلاث ياءات فأبدلوا من إحداهن ياءً .

(٤) الجمل في النحو للخليل ١/ ٢٨١، وانظر توضيح المقاصد ٣/ ١٦٢٧ .



أو من السَّر ؛ لأنه في غالب الأمر مكتومة الأمر من صاحبة المنزل، وأصل تَلَعَّيْتُ تَلَعَّعْتُ، وأصل فَصَّيْتُ أَظْفَرِي فَصَّصْتُ إِلا إذا كانت مأخوذة من أقاصيها فلا تكون مبدلةً، وأصل تَفَضَّيْتُ تَفَضَّضْتُ، وأصل تَقَضَّيْتُ فِي بيت العجاج تَقَضَّضَ (١) .

وجعل ابن عصفور إبدال النون في " تَسَنَّى " لازماً فقال : " وأبدلت أيضاً على اللزوم من النون في " تَسَنَّى " بمعنى تغير، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَحْذِفِ الْأَلْفَ الْمَبْدَلَةَ مِنَ الْيَاءِ لِلجَزْمِ، وَالْأَصْلُ : (يَتَسَنَّ) فَأَبْدَلْتَ النُّونَ يَاءً هَرَوْبًا أَيضًا مِنْ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ ﴾ (٢)، أَي : مُتَغَيَّرٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (مَسْنُونٌ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (يَتَسَنَّ) فِي الْأَصْلِ مِنَ الْمَضْعَفِ كَمَسْنُونٌ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَعْتَلِ " (٤) .

وإذا رجعنا إلى كتب اللغة للبحث عن معنى قولهم (عَبْدٌ قِنٌّ) وأصله نجد الأزهرى يقول : " قال الأصمعي : القِنُّ : الذي كان أبوه مملوكاً لمواليه، فإذا لم يكن كذلك فهو عبد مملكة، وكان القِنُّ مأخوذاً من القِنْيَةِ وهي المِلْكُ، قال أبو منصور، وذلك مثل : الضَّحَّ، وهو نور الشمس المشرق على الأرض، وأصله ضِحْحٌ (٥) .

وصرح الأزهرى أن لام (القِنِّ) أصلها ياءٌ فقال : " وقال أبو الهيثم : الضَّحُّ نقيضُ الظِّلِّ، وهو نور الشمس الذي في السماء على وجه الأرض، والشمس هو النور

(١) انظر : المحتسب ١/١٥٦، ١٥٧، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز ١/١٤٩، الناشر: الحلبي. مصر. الطبعة الثالثة (١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م)، وشرح الشافية للرضي ٣/٢١٠، ٢١١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٩ .

(٣) سورة الحجر من الآية ٢٦ .

(٤) الممتع الكبير في التصريف ١/٢٤٧، وانظر شرح الأشموني ٤/١٤٢ .

(٥) تهذيب اللغة (قن)، وانظر اللسان (باب النون فصل القاف)، وتاج العروس (باب النون

الذي في السماء يطلع ويغرب، وأما ضوءه على الأرض فَضَحَّ قال وأصله : الضَّحْيُ، فاستثقلوا الياء مع سكون الحاء فثقلوها . قالوا : ضِحٌّ، ومثله : العبد القِنَّ وأصله : قِنِّي من القِنِيَّة " (١) .



وقد صرح الأزهري فيما حكاه عن ثعلب أنه قيل في القِنَّ : إنَّ أصله من القِنِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ يُبَدَّلُ فقال : " وأخبرني المُنْذِرِيُّ عن ثعلبٍ أَنَّهُ قال : " عَبْدٌ قِنَّ : مُلِكٌ هو وأبواه من القِنَّان وهو الكُمَّ يقول كأنه في كُمَّه هو وأبواه، وقيل : هو من القِنِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ يُبَدَّلُ " (٢) .

ولعله يعني بقوله : (إِلَّا أَنَّهُ يُبَدَّلُ) أَنَّ أصله : قِنِّي فاستثقلوا الياء مع سكون النون فأبدلوا نوناً وأدغموها في النون كما فعلوا في (ضَحِي) كما ذكر الأزهريُّ فيما نقلناه عنه سابقاً .

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول : إنَّ كلام أبي بكر بن الأنباري في معنى قولهم : (عَبْدٌ قِنَّ) وأصله موافق لما صرح به علماء اللغة في معنى هذه الكلمة وأصلها حيث قالوا - كما ذكر أبو بكر - إنَّ معناها : العبد الذي ملك هو وأبواه، وأصل (القِنَّ) من القِنِيَّةِ بالياء على رأي لبعض العلماء، وقد ذكر الأزهريُّ مثلاً له وهو (الضَّحَّ) وهو نور الشمس، وأنَّ أصله ضَحْيٌ، وعليه يكون أصل : قِنَّ : قِنِّي، وعلى هذا الرأي فليس عينه ولامه نونين كما ذكر الزجاجيُّ، ولكن عينه نون ولامه ياء، وهذا ما صرحت به كتب اللغة .
والله أعلم

(١) تهذيب اللغة (ضح)، وانظر اللسان (باب الحاء فصل الضاد)، وتاج العروس (باب الحاء فصل الضاد) .

(٢) تهذيب اللغة (قن)، وانظر اللسان (باب النون فصل القاف)، وتاج العروس (باب النون فصل القاف) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلِهِ تَتِمُّ الصالحاتُ، والصلاة والسلامُ على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والرسالاتِ .

أما بعد ..

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث والدراسة :

١- أن كثيراً من التّعقّبات التي تَعَقَّبَ بها أبو القاسم الزجاجيُّ أبا بكر بن الأنباري فيها تحاملٌ عليه .

٢- أن بعضاً من التّعقّبات التي تَعَقَّبَ بها أبو القاسم الزجاجيُّ أبا بكر بن الأنباري، كانت صائبةً ومؤيدةً بالأدلة .

٣- أن تَعَقَّبَ أبي القاسم الزجاجيُّ لأبي بكر بن الأنباري يرجع إلى أن أبا بكر بن الأنباري كوفيُّ المذهب، ومن السابقين في المذهب الكوفي، أما أبو القاسم الزجاجي فتغلّب عليه النزعةُ البصريّةُ بسبب تأثره بأستاذه الأقرب له والذي نُسِبَ إليه، وهو أبو إسحاق الزّجاج .

٤- استعمال أبي بكر بن الأنباري لمصطلح " الإجراء " بمعنى " الصرف " أي التنوين .

٥- استعمال الزّجاجيِّ لمصطلح الخفض بمعنى الجر .

٦- انفراد الجواليقي ومكي بن أبي طالب القيسي بأنّ (سَلَسِبِيلاً) صُرِفَ؛ لأنّه اسم أعجميُّ نكرة .

وَصَلِّ اللَّهُ وَسَلِّمْ وَزِدْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ



ثبت المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأمان لأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية (دون تاريخ).
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، تحقيق: أنس مهرة - الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الثالثة (٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ).
٣. الإتيقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان - تحقيق: رجب عثمان محمد - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - (دون تاريخ).
٥. إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق: محمد مرعب - الناشر: دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٦. الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - (دون تاريخ).
٧. إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس - تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم - الناشر: محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
٨. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي. الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. مصر. القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٩. الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة (٢٠٠٢م).
١٠. الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. الناشر: دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
١١. الإقناع في القراءات السبع لابن البَادِش. الناشر: دار الصحابة للتراث (دون تاريخ).



١٢. الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٤١١ (هـ-١٩٩٠م).

١٣. الأمالي الشجرية لابن الشجري. تحقيق: الدكتور محمود محمد ض الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م).

١٤. إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي. القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م).

١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: المكتبة العصرية - الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م).

١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى ألفية ابن مالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).

١٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي - الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع (دون تاريخ).

١٨. إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق: الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م)

١٩. البرهان في علوم القرآن للزرکشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م).

٢٠. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، طبع: دار الفكر، بيروت (١٤٢٠).

٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العصرية - لبنان. صيدا (دون تاريخ).

٢٢. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي. الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٢٣. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، طبع دار الهداية (دون تاريخ).

٢٤. تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٢٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لابن قايماز الذهبي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف - الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى (٢٠٠٣م).

٢٦. تاريخ بغداد وذيوله:

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن

الديبشي للذهبي

- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار المستفاد من تاريخ بغداد لابن الدمياطي

- الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي لابن النجار. تأليف الخطيب البغدادي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

٢٧. تاريخ دمشق لابن القلانسي. تحقيق: د. سهيل زكار. الناشر: دار سان للطباعة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)

٢٨. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي - الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (دون تاريخ).

٢٩. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تحقيق: الدكتور / باسل مصطفى الصالحي - الناشر: دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٣٠. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي - تحقيق



الدكتور/ حسن هندراوي - الناشر: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (دون تاريخ).
٣١. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٢. تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع القرشي. تحقيق: علي ابن سلطان ضالحكمي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالدينة لمنورة (١٤١٣هـ).

٣٣. التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني. تحقيق: أحمد ناجي لقيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب. راجعه: مصطفى جواد لناشر: مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).

٣٤. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى. تحقيق: محمد عوض مرعب لناشر: دار إحياء التراث العربى. بيروت. الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

٣٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش - تحقيق: أد/ على محمد فاخر، وأد/ على السنوسى محمد وآخرين، نشر: دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).

٣٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى - تحقيق: الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان - الناشر: دار الفكر - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

٣٧. الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي الناشر: دار الرشيد. دمشق. مؤسسة الإيمان. بيروت. الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ).

٣٨. الجمل في النحو للخليل بن أحمد - تحقيق: الدكتور / فخر الدين قباوة الناشر: مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٣٩. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي الخطاب القرشي. تحقيق: د. محمد علي الهاشمي. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٤٠. الجنى الداني في شرح حروف المعاني - تحقيق: الدكتور / فخر الدين قباوة،

والأستاذ / محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ١٩٩٢م).

٤١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - (دون تاريخ).

٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٤٣. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي - الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٤٤. الحيوان للجاحظ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ).

٤٥. خزنة الأدب ولب لباب اللسان العرب لعبد القادر البغدادي - تحقيق وشرح: الشيخ / عبد السلام محمد هارون - الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة - الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٤٦. الخصائص لابن جني - تحقيق: الدكتور / حسين محمد شرف - الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب - الطبعة الرابعة (دون تاريخ).

٤٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط - طبع دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٤٨. ديوان الإسلام للغزي - تحقيق: سيد كسروي حسن - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

٤٩. ديوان امرئ القيس - تحقيق: مصطفى عبد الشافي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٥٠. ديوان أوس بن حجر - تحقيق: د. محمد يوسف نجم - الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة الثالثة (١٩٣٣هـ - ١٩٧٩م).

٥١. ديوان جرير بن عطية - الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت (١٤٠٦هـ -



١٩٨٦م.

٥٢. ديوان جميل بثينة. الناشر: دار صادر. بيروت (دون تاريخ).
٥٣. ديوان حسّان بن ثابت. تحقيق: د. وليد عرفات. الناشر: دار صادر بيروت. لبنان (٢٠٠٦هـ).
٥٤. ديوان ذي الرّمة. شرح الخطيب التبريزي. تحقيق: مجيد طراد. الناشر. دار لكتاب العربي. الطبعة الثانية (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٥٥. ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري - الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٥٦. ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه. تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي. الناشر: مكتبة أطلس. دمشق (دون تاريخ).
٥٧. ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. الناشر: دار الثقافة. بيروت. الطبعة الأولى (١٩٦٠م).
٥٨. ديوان كثير عزة. جمع وشرح: إحسان عباس. الناشر: دار الثقافة. بيروت. لبنان (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
٥٩. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار المعارف. مصر. الطبعة الثالثة (دون تاريخ).
٦٠. ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لأبي محمد الكتاني دمشقي. تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد. الناشر: دار العاصمة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
٦١. رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيقك د. محمد أحمد الخراط. الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤هـ).
٦٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي - تحقيق: محمد حسين العرب - الناشر: دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٦٣. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق: الدكتور / حاتم صالح الضامن - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ -

(١٩٩٢م).

٦٤. الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي للدكتور: مازن المبارك. الناشر: دار الفكر (دون تاريخ).

٦٥. سر صناعة الإعراب لابن جني - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٦٦. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي لأبي عبيد البكري - تحقيق: عبد العزيز الميمني - طبع: دار الحديث - بيروت - الطبعة الثانية (١٩٨٤م).

٦٧. سير أعلام النبلاء لابن قايماز الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٦٨. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري - تحقيق: عبد الستار أحمد فرج - الناشر: مكتبة دار العروبة - القاهرة (دون تاريخ).

٦٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٧٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق: الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٧١. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور / عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون - الناشر: دار هجر - مصر - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٧٢. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. الناشر: دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

٧٣. شرح شافية ابن الحاجب للرضي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(١٩٨٢م).



٧٤. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي. تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٠ م)

٧٥. شرح شواهد شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).

٧٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق: الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).

٧٧. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - تحقيق: الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: مكتبة القاهرة - الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣ هـ).

٧٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (دون تاريخ).

٧٩. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكتقوز أو دنقوز. الناشر: الحلبي. مصر. الطبعة الثالثة (١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م).

٨٠. شرح كتاب سيويوه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي - الناشر: دار الكتب العلمية (دون تاريخ)

٨١. شرح المفصل لابن يعيش - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

٨٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، طبع: الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

٨٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس، طبع: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).

٨٤. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي. الناشر: دار الكتب العلمية،

بيروت (دون تاريخ).

٨٥. صحيح الإمام البخاري، تحقيق / محمد زهير بن ناصر الناصر. نشر دار طوق النجاة. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

٨٦. صحيح الإمام مسلم - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت (دون تاريخ).

٨٧. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي - الناشر : المكتبة العربية ببغداد، والمطبعة السلفية بمصر - القاهرة (١٣٤١هـ).

٨٨. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقي. الناشر: دار المعرفة. بيروت (دون تاريخ).

٨٩. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الإشبيلي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية (دون تاريخ).

٩٠. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس - تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي - الناشر : دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر - الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٩١. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. الناشر: مكتبة ابن تيمية. عني بنشره لأول مرة عام (١٣٥١هـ) ج. برجستراسر.

٩٢. الفهرست لابن النديم. تحقيق: إبراهيم رمضان. الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان. الطبعة الثانية (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٩٣. الكتاب لسيويه - تحقيق : الشيخ / عبد السلام محمد هارون - طبع مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٩٤. كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. الناشر. دار المعارف. مصر. الطبعة الرابعة (دون تاريخ).

٩٥. كتاب الشعر لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).



٩٦. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله نيهان، طبع: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)

٩٧. لسان العرب لجمال الدين بن منظور - الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى (دون تاريخ).

٩٨. اللمحة في شرح الملححة لابن الصائغ - تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي - الناشر: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

٩٩. اللمع في العربية لابن جني - تحقيق: فائز فارس - الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت (دون تاريخ).

١٠٠. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق: محمد فؤاد سزكين - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة (١٣٨١هـ).

١٠١. مجمع الأمثال للميداني - تحقيق: الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار المعرفة - بيروت (دون تاريخ).

١٠٢. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

١٠٣. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق: علي النجدتي ناصف، الدكتور/ عبد الحلیم النجار - الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

١٠٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

١٠٥. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر. تأليف: جمال الدين بن منظور تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع. الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر. دمشق. سوريا. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م).

١٠٦. مختصر الزاهر لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: تامر محمد أمين حسنين. الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر. الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

١٠٧. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة، تحقيق: طيار آلي قولاج، طبع: دار صادر، بيروت (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

١٠٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى (١٩٩٨م).

١٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١١٠. المستدرک على الصحيحين للحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

١١١. مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين وآخرين - الناشر - الطبعة الأولى (١٩٨٨م).

١١٢. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: الدكتور/ حاتم صالح الضامن - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).

١١٣. المصنف لعبد الرزاق الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)

١١٤. معاني القراءات لأبي منصور الأزهري - الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

١١٥. معاني القرآن للأخفش - تحقيق: الدكتورة / هدى محمود قراعة - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

١١٦. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي -



- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
١١٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لابن قَإِماز الذهبي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ - ١٩٩٩ م).
١١٨. المعجم الأوسط للطبراني - تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد
ض المحسن بن إبراهيم الحسيني - الناشر: دار الحرمين - القاهرة (دون تاريخ).
١١٩. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد سالم محيسن. الناشر: دار الجيل.
بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
١٢٠. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة. الناشر: مكتبة المشنى. بيروت. دار إحياء التراث العربي بيروت (دون تاريخ).
١٢١. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور/ محمد سالم محيسن - الناشر: دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
١٢٢. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري - تحقيق: الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد - طبع المكتبة العصرية - بيروت (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).
١٢٣. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني - تحقيق: صفوان عدنان الداودي - الناشر: دار القلم - دار الشامية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ).
١٢٤. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق / علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م).
١٢٥. المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي - تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين - الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
١٢٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني - تحقيق: الدكتور/ علي فاخر، والدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور/ عبد

العزیز محمد فاخر - الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

١٢٧. المقتضب للمبرد - تحقيق: الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة - الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية - الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

١٢٨. المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٢٩. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. الناشر: مكتبة لبنان. الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

١٣٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي الناشر: مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١٣١. نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري. الناشر: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

١٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق: عبد الحميد هندأوي - الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر (دون تاريخ).

١٣٣. الوافي بالوفيات للصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث. بيروت (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر. بيروت (١٩٠٠م).

